جامعة أحمد دراية - أدرار

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

انعكاسات سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990 - 2017

إعداد الطلبة:

-طواهرية أنوار

-بن رحيل حكيمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلال بوجمعة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
محمد بلوافي	أستاذ محاضر- أ	مشرفا
عزيزي احمد عكاشة	أستاذ محاضر- ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2018- 2019

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى ملاكي في الحياة أينما كان.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور بلوافي محمد إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

شكر وتقدير

مصداقاً لقوله تعالى "**لئن شكرتم لأزيدنكم** " **صدق الله العظيم**، أحمد وأشكر المولي جل شأنه

بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحنا إياهما طيلة مشوارنا الدراسي ليتكلل جهدنا بهذا العمل الذي نتمنى أن يكون سنداً علمياً لكل من يطلع عليه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلام

" ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فأدعو له حتى تروا أنكم كافأتموه"

نتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان الجميل للأستاذ المشرف

"**محمد بلوافي**" لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى حسن المتابعة والتوجيه

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل المسؤولين داخل جامعة أحمد دراية بأدرار الذين لم يبخلوا

بتقديم المعلومات الضرورية لإنجاز الجانب التطبيقي لهذا الموضوع إلى كل من يسهرون على خدمة العلم والمعرفة خاصة كل أساتذة كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

وفي الأخير نقف وقفة احترام أمام كل من ساهم في تلقيننا ولو حرف في مختلف الأطوار الدراسية

أنوار - حكيمة

.

الفهرس

قائمة الجداول.

قائمة الاشكال.

المقدمة.

الفصل الأول:الاطار النظري لسياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

التجارة الخارجية وسياساتها.....7

تعريف التجارة الخارجية.....

نظريات التجارة الخارجية.....8

سياسة التجارة الخارجية.....10

– تعريفها.....

– أنواعها.....11

النمو الاقتصادي ونظرياته.....12

– تعريف النمو الاقتصادي.....

– محددات النمو الاقتصادي.....13

– نظريات النمو الاقتصادي.....14

المبحث الثاني:العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....15

العلاقة بين مضاعف التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....

العلاقة بين التجارة الخارجية وتحريرها والنمو الاقتصادي.....

المبحث الثالث:الدراسات السابقة.....17

الفهرس

الفصل الثاني: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

المطلب الأول : الأدوات.....25

المطلب الثاني: الطريقة.....30

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....34

المطلب الأول:عرض النتائج.....34

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.....43

الخاتمة.....50

المراجع.

الملاحق.

الملخص.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	26
2	الصادرات	27
3	الواردات	28
4	الاستقرارية ADF	30
5	الاستقرارية لبيرون	31
6	تحديد درجة التأخير المثلى	33
7	التكامل المشترك	33
8	نموذج تصحيح الخطأ	34
9	تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى	34
10	العلاقة السببية حسب غرانجر	35
11	الاختبار الذاتي للأخطاء	35
12	مشكل عدم ثبات التباين	36
13	تحليل التباين	36
14	ملخص اختبارات السببية	41

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نصيب الفرد من الناتج المحلي	26
2	صادرات	27
3	واردات	28
4	السلاسل الزمنية المستقرة	32
5	الدائرة الأحادية	36
6	دوال الاستجابة	37

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

ان العلاقات الاقتصادية قديمة قدم التاريخ نفسه، ولكن لم يكن لها من الانتشار في العصور القديمة والوسطى كما هي عليه في العصر الحديث، فقد انحصرت التجارة الخارجية في العصور القديمة في سلع الترفيه والسلع غالية الثمن، وقد كانت دول البحر الأبيض المتوسط وبعض دول الشرق الأقصى أهم مراكز التجارة الدولية. فسياسة التجاريين تعرضت لكثير من النقد بفعل التطورات التي ألمت بالعالم سياسيا واقتصاديا في أواخر القرن السابع عشر.

يعتبر قطاع التجارة عموما جزءا عضويا في هيكل الاقتصاد القومي،لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية المتمثلة في مرحلة التبادل، فتعد عاملا هاما للدول النامية التي تسعى اقتصادياتها للتنمية والازدهار.والجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية كبيرة للتجارة الخارجية، فمنذ عدة سنوات سعت للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث قامت بعدة جولات تفاوض ثنائية وأخرى متعددة الأطراف مع عدة دول تهتم بالسوق الجزائرية، ولأجل هدف الانضمام لها باشرت بعدة إصلاحات مست منظومتها القانونية بغية مسايرة متطلبات المنظمة العالمية للتجارة، غير أنها لليوم لم تنظم الى المنظمة بسبب معارضة بعض الدول لها، كما اعتمدت الجزائر على تطوير صادراتها وتنويع سلعها، للوقوف بالاقتصاد الوطني وإيجاد معدلات نمو اقتصادي معتبرة.

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى الدول سواءا المتقدمة او النامية الى تحقيق أعلى المعدلات اذ لا يمكن قيام اقتصاد بدون معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي. فالجزائر تعمل على تحقيق نمو اقتصادي معتبر يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا ما أرغمها على إعادة النظر في موضوع التحرير التام لتجارتها الخارجية، فهي تعمل على تحسين قطاع التجارة الخارجية، باتخاذ عدة إجراءات لترقيته، فلطالما كان لفكرة اثر سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين، وهذا ما غير التوجه نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح التجاري.

الإشكالية:

ما مدى تاثير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- ماهي اهم السياسات التجارية المتبعة في الجزائر؟
- ماهي وضعية الجزائر اليوم من حيث تجارتها الخارجية و الانفتاح التجاري؟
- كيف يؤثر الانفتاح التجاري (صادرات و واردات) على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات:

- لسياسة التجارة الخارجية اثر على النمو الاقتصادي.
- تتبع الجزائر سياستين تجاريتين متمثلتين في سياسة التحرير وسياسة الحماية.
- تعتبر الجزائر منفتحة نوعا ما من حيث صادراتها و وارداتها وتعاملها مع الدول الأخرى.
- تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- إبراز اهم ما يؤثر في النمو الاقتصادي ومحدداته والتعمق في النمو الاقتصادي الجزائري بصفة خاصة.
- التوصل الى إثبات مدى نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي.
- تقييم السياسة التجارة في الجزائر والوقوف على اهم نقائص القطاع .
- طرح اقتراحات و حلول لتطوير سياسة التصدير في الجزائر وتنويع الصادرات.
- التوصل الى طبيعة العلاقة بين سياسات التجارة الخارجية في الجزائر و النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

- يعد النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام في البحوث العلمية ويعتبر كأساس في اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول.
- تسليط الضوء على علاقة سياسات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي بالجزائر.
- إيجاد اثر تحليل التجارة الخارجية الجزائرية على النمو الاقتصادي.
- الوقوف على بعض سلبيات السياسات التجارية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- ميول شخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- من بين انشغالات الدولة الجزائرية في الوقت الحالي الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.
- الحديث المتواصل عن تحرير التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي.
- يعتبر قطاع التجارة الخارجية من مقومات الاقتصاد الوطني الجزائري باعتباره اقتصاد يعتمد بصفة أولى على صادرات المحروقات.

حدود الدراسة:

تمت الدراسة على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر وهذا خلال الفترة المقدرة ب سبعة وعشرون سنة، والمحصورة بين عامي 1990 و 2017.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الربط بين مختلف عناصر الموضوع نظرا لعدد الصفحات المحدود.
- صعوبة التنسيق بين الاحصائيات واستخدام برنامج eviews لأول مرة.
- صعوبة تقدير ومناقشة نتائج الدراسة القياسية.

المنهج المستخدم:

من اجل الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية، اتبعنا المنهج الوصفي للتعريف بمتغيرات الدراسة واهم ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والسياسة التجارية نظريا وتفسيريا.

بعدها حاولنا إيجاد العلاقة بين مختلف النظريات الاقتصادية للمتغيرين باستخدام المنهج التاريخي.

اما في الجزء الأخير من الدراسة استخدمنا المنهج التحليلي باستخدام مجموعة من الاحصائيات والمنحنيات وتحليلها وتفسيرها.

تقسيمات الدراسة:

قسمنا بحثنا هذا الى فصلين، الفصل الأول تناول الجزء النظري من الدراسة، فتطرقنا فيه الى التجارة الخارجية وسياساتها، والنمو الاقتصادي ونظرياته، اما المبحث الثاني فقد تضمن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، والمبحث الثالث خصص للدراسات السابقة.

اما الفصل الثاني فقد تضمن الدراسة القياسية للموضوع، في المبحث الأول عرفنا بأدوات الدراسة وشرحنا الطريقة، بالإضافة الى تحليل الاحصائيات، والمبحث الثاني كانت فيه مناقشة وتحليل النتائج.

الفصل الأول

تمهيد:

ان التعاون الاقتصادي بين الافراد و الشعوب المختلفة، قد اصبح سمة أساسية من سمات العصر الحديث، فالشعوب تسعى للاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية لاشباع حاجات المجتمع، فبعد تحرر الدول النامية من الاستعمار اول ما سعت له هو رفع مستوى معيشتها،بانشاء العديد من التعديلات لغرض زيادة و انعاش نموها الاقتصادي. فقد توجهت خلال هذه الفترة الى سياسة تنمية السوق الداخلية،وذلك عن طريق تنويع هياكلها الإنتاجية، فلم يكن لها تاثير و فعالية كبيرة على نموها الاقتصادي، واندماجها الدولي، وبالتالي توجهت نحو الانفتاح الاقتصادي، وذلك بتصدير الفائض الى الدول الأخرى، وانقاص الضغط الخارجي عليها من الصادرات، للتاثير على معدلات نموها الاقتصادي.

سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: سياسة التجارية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني:العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المطلب الاول: التجارة الخارجية و سياستها.

تتسم اقتصاديات معظم الدول بأنها مفتوحة، فهي تستورد و تصدر سلعا و خدمات و العالم المعاصر، و ما يتصف به من سهولة الاتصال، و التنقل حيث اصبح هناك تبادل تجاري بين مختلف دول العالم.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

هي العلاقة التبادلية الدولية للسلع الإنتاجية و الاستهلاكية و الاستثمارات و الخدمات وكذلك الاستثمارات بكافة فروعها، ولا تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية من حيث الواقع و السلوك و تتعدد الأطراف، الا ان التجارة الدولية اكثر كلفة و تعقيد من التجارة الداخلية، بسبب طرق المواصلات و القوانين و التشريعات ،التي قد تحد من التجارة الدولية إضافة الى الرسوم و سياسات الحماية و تعدد استخدام العملات ،وتذبذب الأسعار الدولية، وأسعار الصرف وحرية حركة رؤوس الأموال، والعمالة التي هي بلا قيود داخل الدولة، لذلك تهتم بميزان المدفوعات و العلاقة الدولية ،و كفاءة الإنتاج و الأرباح المحققة من التخصص الدولي[1].

تعرف التجارة الخارجية بمفهومها العام بانها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، و الافراد، ورؤوس الأموال تنشا بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، او بين حكومات او منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2].

تعرف أيضا بانها احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ،والممثلة في حركة السلع و الخدمات، و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة نفضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم ،للتاثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة[3].

الفرع الثاني: نظريات التجارة الخارجية:

1) <u>النظرية التجارية:</u>

لا شك ان الأفكار و الآراء حول وجدوى التجارة الخارجية قد ظهرت في الكتابات الاقتصادية قبل فترة المركانتيين . فالمركانتينية ليست نظرية اقتصادية متناسقة و محددة المعالم، و انما هي مجموعة من الآراء، و الإجراءات الاقتصادية سادت الفكر الاقتصادي منذ نهاية القرن 15 حتى النصف الثاني من القرن 18. ركز التجاريون جهودهم على إقامة دولة بسياسات هدفت قبل كل شيء الى خلق الوحدة الاقتصادية الوطنية، لذلك سعى المسؤولون الى إزالة الحواجز على التجارة المحلية والى ازكاء روح الوطنية وإحلالها مكان النزعة

---

[1] – طاهر فاضل البياتي ، خالد توفيق الشمري،مدخل الى علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر ،عمان، 2009،ص440.

[2] – جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي،ط1،عمان، الأردن، 2010، ص 11.

[3] – محمود حسين الوادي و اخرون،الاقتصاد الكلي،ط1، دار المسيرة،عمان، 2009، ص 268.

الإقليمية ،ومن اهم الإجراءات و التدابير التجارية منها : الرقابة على التجارة وأنظمة الملاحة،المواثيق الاقتصادية، تنظيم الصناعات الوطنية[4].

2) <u>النظرية الكلاسيكية:</u>

يرى الكثير من الاقتصاديين ان الدراسة النظرية للتجارة الخارجية لابد من ان تبدا بالنظرية التقليدية (الكلاسيكية) ،حيث ان هذه النظرية هي نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية.

وجد التقليديون ان اراء التجاريين السائدة، لم تؤدي الى تقدم التجارة الخارجية الدولية او الى نهوض الصناعات الناشئة، و لذلك اخذ التقليديون على عاتقهم مهاجمة اراء التجاريين و سياساتهم حول التجارة الخارجية.

كان ادم سميت اول من قام بمحاولة جدية لتفسير التجارة الدولية ،و التخصيص الدولي تفسيرا علميا، و قد بدا ادم سميت نظريته بنقد اراء التجاريين، و بالذات فيما يتعلق بطبيعة الثروة و قياسها على أساس ما تحويه الدولة من معادن نفيسة فهو يرى ان ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من سلع إنتاجية و استهلاكية صالحة لاشباع الحاجات الإنسانية[5].

3) <u>النظرية الحديثة:</u>

يرجع ظهور فكرة النظرية الحديثة للتجارة الخارجية الى الاقتصادي السويدي هكشر و بعده تلميذه اوهلين، تعتمد على العديد من الفروض المبسطة التي تساعد على عرض الخقيقة المراد دراستها،والتركيز على التحليل وحصره في عامل او عاملين،يعتبرهما الباحث من العوامل الاكتر أهمية.وتساعد الفروض في عملية الدراسة والتحليل، والوصول الى نظرية تعرض وجهة نظر مقبولة وحسنة.هذه الفروض هي:

- وجود دولتين،وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج كالعمل و راس المال.
- تشابه التكنولوجيا في كل من البلدين، وعليه فان وظائف الإنتاج واحدة في كل من الدولتين.
- يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل من السلعتين وفي كل من البلدين .
- التخصص غير التام في كل من البلدين.
- تشابه الاذواق والتفضيلات بين البلدين.
- وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في البلدين[6].

---

[4] – محمد مروان السمان و اخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، ط1، دار الثقافة، عمان ، 2009، ص 359.

[5] – محمد مروان السمان و اخرون، مرجع سابق، ص 354.

[6] –علي عبد الفتاح أبو شرار، اقتصاد دولي نظريات وسياسات،ط1، دار المسيرة،عمان، 2007،ص 102–103.

الفرع الثالث: سياسة التجارة الخارجية.

1. تعريف سياسة التجارة الخارجية:

تعرف السياسة التجارية بانها عبارة عن مجموعة الوسائل و الطرائق، التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية ،بقصد تحقيق اهداف محددة ،اوهي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية، التي ينشؤها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية ،او كمؤسسات المقيمون على ارضها مع الأشخاص، كافراد او مؤسسات المقيمين في الخارج . ان مسالة السياسة التي تختارها الدولة، تاتي نتيجة التوزيع للأنظمة الاقتصادية في العالم: النظام الراسمالي ،النظام الاشتراكي او النظام المختلط، والذي اصبح اكتر شيوعا في الدول النامية ،ومن المعروف ان لكل نظام من هذه الأنظمة فلسفته الخاصة و توجهه الخاص به[7].

2. **أنواع السياسة التجارية:**

يمكن القول ان هناك سياستان رئيسيتان في مجال التجارة الخارجية هما:

- **سياسة حرية التجارة:**

ان اول من نادى بهذه السياسة هم رواد المدرسة الكلاسيكية من فرنسيين ،و انجليز و قد انطلق هؤلاء في تفكيرهم من تحقيق مصالح لبلدانهم، دون ان يفكرو بمصالح البلدان الأخرى و هذا يعني انه اذا كانت هذه السياسة ملائمة للبلدان المتقدمة و الغنية ،التي تعاني من مشكلة الفائض في انتاجها ،و التي تحاول ان تجد له اسواقا لتصريفه لذا من صالحها ان تروج و تدعو لهذه السياسة.

من اهم الافتراضات التي استندت عليها هذه السياسة تتمثل في:

- ان الإنتاج يتم مع تكاليف تابتة او متناقصة نتيجة لسعة الإنتاج .
- اعتبرت ان السوق سوق منافسة تامة.
- اعتمدت المدى القصير في التحليل الاقتصادي.
- اعتبرت ان الحالة التي تسود الاقتصاد دائما و ابدا، والتي تمتل الوضع الطبيعي في الاقتصاد هي حالة الاستخدام الشامل.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
- افترضت عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين بلد و اخر[8].

[7] –شريف علي الصوص، التجارة الدولية،ط1، دار أسامة،اردن، 2012، ص 121.

[8] – محمود حسين الوادي، اقتصاد كلي،ط2، دار المسيرة، عمان ، 2010، ص 287.

- **سياسة الحماية:**

يطلق عليها سياسة تقييد التجارة الدولية، وتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية، وعلى حجمها،او على الطريقة التي تسير بها المبادلات التجارية ويعتمد المؤيدون لسياسة الحماية التجارية على عدة حجج ، من أهمها:

- ✓ حماية الصناعات الناشئة.
- ✓ تقليل الواردات وبتالي تحسين ميزان المدفوعات.
- ✓ حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الكبرى[9].

و من وسائل حماية التجارة:

- **التعريفة الجمركية:**

هي ضريبة تفرضها الدولة على العديد من أنواع الواردات بنسبة معينة من قيمتها ،وتؤدي هذه التعرفة الى ازدياد تمن المنتجات المستوردة اثناء طرحها في السوق المحلية بالمقارنة مع ثمنها في البلد المنشأ أي ان المستهلك هو الذي يتحمل في نهاية المطاف دفع هذه الضريبة، ويؤدي ازدياد ثمن المنتجات المستوردة ،بدوره الى تخفيض الطلب عليها من جهة،وازدياد الطلب على المنتجات المماثلة المنتجة محليا من جهة ثانية، بهذا فان التعرفة الجمركية هي عامل من عوامل رفع قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية وذلك في السوق المحلي[10].

- **نظام الحصص:**

يتمثل في قيام الحكومة بوضع حد اقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع الى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التاثير السعري، الذي تحدثه الرسوم الجمركية .

و تتميز الرسوم الجمركية على نظام الحصص باتسامها بالشفافية ،من حيث مقدار الحماية اما في ظل نظام الحصص تضل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة، مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج ،او زاد الطلب عليها في داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة[11].

---

[9] – دشوشة نورة، السياسة التجارية و القدرة التنافسية للمؤسسات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي،علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف،مسيلة،2014–2015، ص15–16.

[10] – احمد الأشقر، اقتصاد كلي،دار العلمية الدولية،الأردن،ط1، 2002، ص 164–165.

[11] –عبد الرحمان يسرى احمد،محمد احمد السريتي،دار الجامعية،اردن،2009، ص 181.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي ونظرياته.

سنحاول في هذا المبحث تبسيط بعض المفاهيم و العموميات الخاصة بالنمو الاقتصادي مع التطرق الى اهم النظريات التي فسرته.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

النمو في اللغة هو زيادة الشيء، و تغييره الى حال اكبر او احسن و بشكل تلقائي[12].

هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، او الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين او هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، و هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان.

و هذا التعريف هو الأقرب للواقع، لانه يقيس معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن، اما الثاني فيشير الى متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما .و الواقع ان بعض الدول، حققت معدلات نمو مرتفعة الا ان التعداد الهائل للسكان، فيها قلل من معدل الدخل الفردي[13].

يمكن ان يعرف النمو الاقتصادي بالتوسع في الناتج الحقيقي ،او التوسع في الدخل الفردي من الناتج القومي الحقيقي، و بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي، الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[14].

الفرع الثاني: العناصر المحددة للنمو الاقتصادي.

تتمثل محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

- **كمية ونوعية الموارد البشرية:**

سبق أن بينا بأنه يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي فيتضح ان معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة.ويعتمد هذا الحد على معدل زيادة عدد السكان بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل زيادة السكان ،كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر،و بالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي.

أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي و رافق ذلك زيادة في عدد السكان الى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف يتغير.و يدل هذا على ان زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية[15].

---

[12] – طاهر فاضل البياني،خالد توفيق الشيلي، مدخل الى علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان،2009، ص 467.

[13] – محمود حسين الوادي و اخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة، عمان ،2010، ص 343.

[14] – محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ،دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 7.

[15] – حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي،ط1، دار وائل، عمان، 2006، ص 270.

- **كمية و نوعية الموارد الطبيعية:**

يعتمد انتاج اقتصاد معين وكذلك نموه على كمية و نوعية موارده الطبيعية:درجة خصوبة التربة،وفرة المعادن،المياه،الغابات...

ويعتقد بعض الاقتصاديين بانه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية.فالموارد الطبيعية التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع.الا اذا استطاع الانسان ان يستغلها لتحقيق الأهداف و الغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وعندما يحدث ذلك، ان الموارد عندئذ ستفقد تسميتها بالطبيعية وتصبح كانها صنع الانسان.

لذلك فمن المحتمل ان يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية الا ان مستواه المادي او معدل النمو الاقتصادي سوف لا يتاثر مطلقا اذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة.

- **تراكم راس المال:**

لابد للمجتمع ان يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري لانتاج السلع الراسمالية مثل المعامل و المكائن،طرق المواصلات، الجسور، المدارس...فالمعدل الذي يستطيع ان يضيفه المجتمع الى كمية راس المال يؤثر على معدل النمو الاقتصادي.

اما العوامل المحددة لتراكم راس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وهي :

توقعات الأرباح، السياسات الحكومية.

ويختلف تاثير هذه العوامل من بلد الى اخر.ومع ذلك فان مظهر لعملية تراكم راس المال بالنسبة لجميع الاقطار هي ضرورة التضحية.

لذلك فان تراكم راس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار[16].

- **معدل التقدم التقني:**

بالإضافة الى الاعتبارات الكمية، فان هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي. ومن هذه العوامل النوعية هو معدل التدم التكنولوجي. ويعني هذا بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى معيشة السكان. ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي، الذي رافق هذه المخترعات في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة.كم اسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات و الابداعات التكنولوجية. لذلك فان التقدم التكنولوجي يشمل اكثر من مجرد ظهور المخترعات ،فانه يعني الجهود المستمرة ،التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و تطوير و اكتشاف موارد أخرى جديدة[17].

---

[16]– حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 271–272.

[17] –حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق،ص 273.

الفرع الثالث: نظريات النمو الاقتصادي:

اختلفت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي و تعددت من بينها:

1. **النظرية الكلاسيكية:**

- **نظرية ادم سميث :**

ان اراء ادم سميت في كتابه بحث في طبيعة ،وأسباب ثروة الأمم الصادر في 1776 و تمثل أفكاره ،واراءه بداية التفكير الاقتصادي المنظم بصورة عامة ،والمتصل منه بعملية النمو بصورة خاصة و بالتالي فإنها تعتبر صياغة أولية لا تتضمن التحليل والعمق الكافيين.

يرى ادم سميت ان الزيادة في الثروة(النمو) يتحقق عن طريق التخصص، و تقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، اذ انه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق:

- زيادة مهارات العاملين اذ تزداد درجة كفاءة العامل ،و درجة اتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص وتقسيم العمل.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص و تقسيم العمل ،حيث يؤدي تخصيص قسم من العاملين للبحث والابتكار الى زيادة الابتكارات .
- انقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية ،لان تكرار العمل و بشكل مستمر دون انتقاله الى عمل اخر، يؤدي الى التقليل من الوقت المتطلب للانتقال من ناحية أخرى.

حيث يتحقق تخصيص و تقسيم العمل ينبغي حسب ادم سميت ان يتوفر رأس المال اذ لابد من التوسع في تكوين راس المال حتى يمكن التوسع بالتخصص و تقسيم العمل، لان عدم وجود قدر كاف من راس المال يقلل كثيرا من الامكانية تحقق مدى مهم من التخصص و التقسيم العمل ،في حين ان زيادة درجة تكوين راس المال يتيح مدى واسع في ذلك ،و حتى يتم تمويل راس المال لابد من الادخار الذي يذهب للاستثمار، و بدون ان تكون هناك فجوة بين الاثنين . اذ ان زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار، و من غير الممكن تصور بقاء الأموال المدخرة عقيمة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار ،و ان زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الإنتاج و الدخول و المبادلات، و هدا بدوره يزيد من الادخار الذي يمثل القدرة على تكوين راس المال[18].

[18] –فليح حسن خلف ،التنمية و التخطيط الاقتصادي،ط1، عالم الكتب، عمان، 2006، ص 103–104.

- **نظرية ديفيد ريكاردو :**

ان مشكلات الوفرات الخارجية التي برزت على نحو جلي في تحليل ادم سميت، قد أعطيت اهتماما متناثرا فقط من قبل ريكاردو. ان معظم وجهة نظر ريكاردو تطورت ،و شكلت بصيغ الافتراض الضمني ان مجموعة طرق الإنتاج، ذات العوائد الثابتة الى الحجم ،و التي يختار منها المنتجون الذين يصغرون تكاليفهم طرق الإنتاج التي يستعملونها ،هي مجموعة معطاة او ثابتة و في ظل مثل هذا الاطار، فان السؤال عندئذ هو كيف يؤثر عنصر نادر متل الأرض في الربحية اثناء تراكم راس المال ؟.

ان الرؤية الناتجة كانت تعكس ما دعاه ريكاردو بالسلوك الطبيعي للأحداث[19].

2. النظرية الكنزية:

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا، و منتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ،ولم تتخلله اية مشكلات، حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1999) و الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ،للذلك بدا الاهتمام بمسالة النمو الاقتصادي، و ذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة، و بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى. فقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية و قانون سوي و اكد بان مستوى الطلب يمكن ان يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل. و تجدر الإشارة الى ان مستوى الاستخدام عند كينز، يتحدد من خلال الطلب الكلي، و ان المشكلات التي يمر بها النظام الراسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع و الخدمات ،بل تكمن في جانب الطلب الفعال. و اعتبر كينز ان قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية ،و ان الاستثمار هو دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم ،و النموذج الكينزي الأصلي يرتكز على القصور في الطلب، و يؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل[20].

3. النظرية الحديثة للنمو

ان القصور في تفسير التباعد و الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات ،و بداية التسعينات، كونها يرجع النمو الاقتصادي الى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي.

هذا القصور يوفر اطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية ،كما ان الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات نمو بين البلدان المختلفة ،و كذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، و يفترض نموذج النظرية الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين راس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لراس المال من الانخفاض. و يتعزز موقف النظرية الجديدة ،اذا وجدنا بان التعليم و

---

[19] – محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد و التنمية،ط1، دار اثراء، عمان ، 2010 ،ص 79.

[20] – مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات،ط1، دار وائل، عمان ،2007 ، ص 73.

كذلك البحث، والتطوير يمنعان إنتاجية راس المال الحدية من الانخفاض ،مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة .

ان نظرية النمو الجديدة توفر اطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي النمو المستمر للناتج ،الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج. ان الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة، و كذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق[21].

المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مضاعف التجارة الخارجية و علاقته بالنمو الاقتصادي.

يعمل الاقتصاديين على ملاحظة مدى التاثر بين الدخل و كل من الصادرات و الواردات، من خلال مشاهدة مدى الزيادة في الدخل بالزيادة في الصادرات، و الى أي مدى ينقص بالواردات، و هذا ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية.

و في هذا الصدد يفرق الاقتصاديون بين الزيادة، و النقصان الحاصلين للدخل الوطني، فعملية الزيادة في الدخل تسمى عملية حقن، و عملية النقصان فيه تسمى عملية تسرب منه.

و منه فان العملية الأولى تحدث من خلال الإضافات ،التي يحدثها قطاع التصدير، والذي يؤدي الى الحصول على دخول جديدة توزع لتقضي في الأخير الى الزيادة في الإنتاج، و منه فان الصادرات تعتبر بدلا للاستثمار، كما تعتبر عاملا مولدا للدخل الوطني على عكس الواردات، اين تعمل على سحب او التهام جزء من الدخل الوطني المكون للتصرف فيه . وهكذا فان الواردات زائدا للادخار هي المسؤولة عن التسرب الحاصل في الدخل الوطني ،فالنسبة الواقعة بين هاذين العاملين الدخل، و الاسترداد يتم احتسابها انطلاقا من الميل الحدي للاستيراد[22].

الفرع الثاني: العلاقة بين التجارة وتحريرها والنمو الاقتصادي:

لقد اختفت السياسات الاقتصادية التي سادت في الستينيات و السبعينيات و الداعية الى لانتاج ، لاحلال محل الواردات ، بعد ان ثبت فشلها في تحقيق التنمية المستديمة التي ترجوها الدول النامية ، و هناك العديد من الأمثلة على سوء تصميم سياسات حماية المنتجات القومية،فمثلا السياسة الانعزالية التي اتبعتها الولايات المتحدة اثر انهيار سوق الأسهم1929 والتي سارعت في زيادة الركود الاقتصادي الكبير. وكذلك مشاريع بدائل الاستيراد التي نفذتها بلدان نامية خلال الستينيات من القرن الماضي، والتي لم تشجع النمو الاقتصادي، بالإضافة ان الشيوعية أعاقت نمو الإنتاجية، والابتكار، والحرية الاقتصادية. فسياسة الحماية

---

[21] – وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية،جامعة الجزائر ،2014/2013، ص 30.

[22] – مليكة ومان،اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي،مذكرة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي،علوم تجارية،جامعة حمه لخضر ، الوادي،2014–2015، ص 16–17.

التجارية إذا لا تؤمن أي فوائد مستديمة من جهة أخرى، فان تحرير التجارة يؤمن مساهمة ذات شان في النمو الاقتصادي، وفي تخفيض مستوى الفقر. حيث تؤكد الدراسات الاقتصادية ان الدول التي تملك اقتصاديات أكثر انفتاحا تشارك اكتر في التجارة الدولية المتزايدة، وتحقق معدلات النمو اعلى من الاقتصاديات الأكثر انغلاقا[23].

[23] – تهتان موراد،الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي،مجموعة الدول العربية،جامعة الدكتور يحي فارس.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: نتائج الدراسات السابقة.

الفرع الأول:الدراسات المحلية:

1. اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر بين 2000-2013 من اعداد الطالبة مليكة ومان مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي بجامعة الوادي عام 2015/2014.

تم طرح الإشكالية التالية: اين يظهر اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

تم التطرق الى تحليل مفصل لنتائج متعلقة بتطور النمو خلال فترة الدراسة و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات و التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم في تلك الفترة.

و لمعرفة علاقة التحرير بالنمو الاقتصادي في الجزائر تم الاعتماد على برنامج spss للتقديرات القياسية.

من بين نتائج الدراسة:

- ان اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي معتمد كليا على منتوج تصديري واحد هو البترول الذي يشكل 95% من مجموع اجمالي الصادرات.
- عرف النشاط الاقتصادي تغيرات خلال فترة 2000-2013 تميزت سنة 2000 بارتفاع نسبة النمو الى 3.8% و انخفضت الى 3 % في 2005.
- ما بين 2000-2004 شهد ميزان التجاري للجزائر بتسجيل فوائض تجارية و هذا بسبب ارتفاع الصادرات و نمو بطيئ في الواردات.
- سنة 2006 انخفض معدل النمو ليصل الى 1.7%.

2. اثر الصادرات على النمو الاقتصادي –ناصر الدين قريبي- مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – حالة الجزائر- 2014/2013.

تم طرح الإشكالية التالية:

ما دور قطاع التجارة (الصادرات) في احداث نمو اقتصادي؟

توصل الى ما يلي:

- تعاني الجزائر من عدم استقرار في النمو الاقتصادي.
- تأثر النمو طويل المدى في الجزائر بطريقة مباشرة بالنمو في اقتصاديات الشركاء التجاريين والمستوردين للنفط.
- الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح و من خلال دراسة علاقة الصادرات و النمو الاقتصادي تبين معنوية الصادرات و تراكم راس المال الثابت ممثلا في الاستثمار كمتغيرين تفسيرين للنمو الاقتصادي الا ان أهمية الصادرات جاءت بعد اثر متغير تراكم راس المال الثابت على النمو الاقتصادي.

3. امكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي للجزائر 19998-2010. حمزة علي-حفيظ الياس – جامعة الجيلالي اليابس -سيدي بلعباس-الجزائر-مجلة التنظيم و العمل-العدد 05.

تم طرح الإشكالية المتمثلة في:

هل يمكن فعلا اعتبار التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2010؟.

و الأسئلة الفرعية التالية:

- هل ارتفعت الصادرات في الجزائر الى ان تكون محددا للنمو الاقتصادي؟.
- كيف يمكن برهنة الإشكالية الدراسية عن طريق دراسة قياسية؟.

توصل في الأخير الى:

- نمو اقتصادي غير رسمي و عدم تمكن الدولة من التحكم فيه او ادماجه في الاقتصاد الرسمي،و هذا يدل على ضعف مؤسساتها و عدم تمكنها من المنافسة.
- عدم تمككن من تشكيل تكتل عربي ،الاندماج الاقتصادي او انشاء منطقة عربية حرة للتبادل كما هو الحال في الدول المتقدمة أدى الى اضعاف التجارة الخارجية و كبح دورها الرئيسي كمحرك للنمو الاقتصادي،و اضعاف قدراتها على التفاوض فيما يخص المبادلات التجارية الدولية و التقسيم الدولي للعمل،كما انها لم تتمكن من استغلال اهم نقطة إيجابية لها،الا و هو موقعها الجغرافي الذي يعد استراتيجيا للتبادل و كذا حافزا كبير لتشكيل اقتصاد حجم كبير.
- تخوف الجزائر من الانفتاح التجاري و عدم مجازفتها بالاقتصاد الوطني لانها تدرك تماما مدى ضعف مؤسساتها و عدم تمكنها من المنافسة .

4. اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حالة الجزائر بين 1980-2013 ،دليلة طالب،المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2016.

تم طرح السؤال التالي: ما مدى تاثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1980-2013.

توصل الى:

- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات الانفتاح التجاري و كذا المتغيرات الأخرى و معدل النمو الاقتصادي
- ظهور اثر سلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.
- سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لا تؤدي الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل نظرا لضعف البنية التصديرية و كذا ضعف الجهاز الإنتاجي.

الفرع الثاني: الدراسات العربية.

1) التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي–المعهد العربي للتخطيط بالكويت–منظمة عربية مستقلة–سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية–العدد الثالث السبعون –مايو 2008 –السنة السابعة.

حاول هذا العدد تسليط الأضواء على تطور نظرية التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي ثم دور الدولة و نظريات التجارة الحديثة كما تناول نظرات التجارة الخارجية الحديثة و السياسة التجارية و أخيرا اعطى خلاصة حول ما تطرق اليه.

ثم اعطى بعض الاحصائيات و النسب عن الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي في اسرع الدول النامية نموا.

توصل الى:

- انه طالما ان الواردات من السلع الراسمالية تتمتع بوفرات موجبة فان دعمها يعد امرا مبررا و معنى ذلك ان الصادرات ممكن ان توفر قياما إضافية للاقتصاد القومي و ذلك لان عوائد الصادرات قد تستخدم في شراء سلعة راسمالية .
- الاستنتاج المهم هو ان السببية تتجه من الإنتاجية نحو التصدير و ليس العكس .
- فيما يخص نظريات التجارة الحديثة و السياسة التجارية الخارجية تعتبر الحماية أصلا ثابتا في جميع تجارب الدول المتقدمة حاليا و النامية سابقا حيث ساهمت فترات الحماية في إيجاد اقتصاد صناعي تنافسي لاحقا على ان تحدد الحماية على أساس من الكفاءة و ليس لأغراض سياسية او لاستفادة فئات معينة.

2) الانفتاح التجاري و اثره على النمو الاقتصادي–دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية –تهتان موراد.

تهدف هذه الدراسة الى بيان مدى الانفتاح التجاري للاقتصادات العربية على الخارج،و اثرها النمو الاقتصادي، تم استخدام نماذج بانيل على عينة من ثلاثة عشر دولة عربية .

و قد أظهرت النتائج:

- ضعف علاقات الارتباط بين مؤشرات الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي من جهة، و عدم معنوية مؤشر الانفتاح التجاري ممثلا بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.
- اقتصاد دول التعاون يعد اقتصادا منفتحا كذلك اقتصاد تونس و موريطانيا و باستخدام بيانات السلاسل الزمنية عن النمو الاقتصادي و مؤشر نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى المؤشرات الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي فان النماذج المتوصل اليها لم تتوصل الى إيجاد ارتباط هام بين الانفتاح و النمو الاقتصادي في الدول العربية.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية.

1-trade policy and economic growth , Bengladish -Mohammed aslan chaudhary- Nasim shah -shirazi and Munir shoudhary.
Vol :45 no :1 summer 2007.

- تظهر النتائج اثار ردود الفعل بين الصادرات و النمو الاقتصادي و نمو الناتج و أيضا بين الواردات و نمو الناتج في المدى القصير .كما تم انشاء اثار ردود فعل قوية بين نمو الصادرات و نمو الواردات.
- تدعم النتائج وجود علاقة قوية طويلة الاجل بين المتغيرات(صادرات ،واردات، نمو الناتج الحقيقي).
- تبحث الدراسة عن السياسة التجارية و علاقتها بالنمو الاقتصادي لبنغلاديش من خلال نمو الصادرات و الواردات و نمو الناتج الحقيقي بين 1973−2002.

2-Trade policy and its impact on economic growth ,
Felicitas Nowak ,Lehamenn D.

تم طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن لسرعة الانفتاح ان تؤثر في نمو الناتج ؟

النتائج المتوصل اليها تمثلت في:

- حتى الان عبارات فقط مثل "في الفترة بين 1960 و 1966 كان الانفتاح يظهر على انه مهم".
- تشير الدراسات الأولية الى العلاقة المتبادلة بين الإنتاج الكبير و الانفتاح التجاري الى ان السياسة التجارية تزيد من تاثيرها على نمو الإنتاج بعد فترة ما بين 4 و 5 سنوات.
- بالنسبة لنمو الإنتاج من الممكن معرفة المزيد عن طريق العلاقة التجارية بين النمو و الانفتاح التجاري المقاس بالقيمة التجارية و سعر الصرف الحقيقي المرجح للتصدير.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.

1) الدراسات المحلية:

الموضوع	اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر	اثر الصادرات على النمو الاقتصادي	إمكانية جعل قطاع التجارة محركا للنمو في ظل اقتصاد ريعي للجزائر	اثر انفتاح التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر	دراستنا: انعكاسات سياسة التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
السنة	2013-2000	2011-1970	2010-1998	2010-1980	2017-1990
طريقة	علاقة الارتباط معادلة انحدار	VAR	ADF GRANGER JOHENNSEN	المربعات الصغرى OLS	VECM
المتغيرات	الناتج المحلي الصادرات الواردات	صادرات ناتج محلي اجمالي	PIB X Xh	GDP صادرات واردات	GDPP صادرات واردات

2) الدراسات العربية:

الموضوع	التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي	دراستنا: انعكاسات سياسة التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
السنة	1994-1975	2006-1980	2017-1990
الطريقة	تحليلية	VAR	VECM

المتغيرات	نمو دخل الفرد صادرات-الناتج المحلي الإجمالي	GDPPcg صادرات واردات	GDPPd صادرات واردات

3) الدراسات الأجنبية:

الموضوع	سياسة التجارة والنمو الاقتصادي	السياسة التجارية واثرها على النمو الاقتصادي	دراستنا: انعكاسات سياسة التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
السنة	2002-1973	1996-1960	2017-1990
الطريقة	تحليلي	تحليلي Johennsen	VECM
المتغيرات	الناتج المحلي الإجمالي الصادرات	GDP نمو راس المال البشري	GDPPd صادرات واردات

ملخص الفصل الأول:

تعرف التجارة الخارجية بأنها عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة، تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة،كما عرفت عدة نظريات النظرية التجارية ،النظرية الكلاسيكية ،النظرية الحديثة.تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية في اقتصاد البلاد. ولكي تحقق الدولة أهدافها في مجال التجارة الخارجية تطبق مجموعة من الإجراءات تتمثل في سياسة حماية التجارة الخارجية و سياسة حرية التجارة و يقصد بالحماية هنا تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات بقصد حماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية،إضافة إلى ذلك فان حرية التجارة يمكن ان تكون بمثابة وسيلة لزيادة التبادلات التجارية والتصدير.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة أوتحسن في استخدام الموارد الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج ،يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل أسباب عديدة كنمو السكان وتراكم رأس المال بواسطة الاستثمار،التقدم التكنولوجي. تتجاذب العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ،في أن التجارة الخارجية تعتبر محرك النمو لذا فهي تزيد من الاستهلاك المحلي و الدولي من خلال ضمان الأسعار التوازنية لعناصر الإنتاج و زيادة الدخل الحقيقي والاستخدام لأمثل للموارد . فزيادة الصادرات من شانها تعظيم من الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق و كذلك خفض الواردات ،كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شانها تعظيم من فرص العمل و تعظيم الأجور و بالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة .

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد التطرق لأهم الجوانب النظرية المفسرة لكل من النمو الاقتصادي وسياسات التجارة الخارجية في الجزائر،فقد عملنا في هذا الفصل الثاني على إيجاد العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي،وذلك من خلال التعريف بمختلف الأدوات المستعملة للتوصل للنتائج، و الطريقة المتبعة والمنهجية المعتمد عليها خلال الدراسة، بالإضافة الى تحليل مختلف الإحصائيات الجدولية المتوفرة والمتعلقة بأهم المتغيرات التي اعتمدنا عليها في الدراسة القياسية، والمتمثلة في الصادرات بالدولار الأمريكي، الواردات بالدولار الأمريكي ونصيب الفرد من الناتج المحلي.

فمن اجل إثبات وجود علاقة بين المتغيرات في الدراسة اعتمدنا على طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي ومختلف الطرق الأخرى للتوصل للنتائج المرجوة.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات.

المطلب الأول: الأدوات.

الفرع الأول: مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة.

مجتمع الدراسة: يرتكز مجتمع الدراسة على المجتمع الجزائري لمعرفة العلاقة بين سياسة التجارة الخارجية في الجزائرو النمو الاقتصادي.

عينة الدراسة: التجارة الخارجية في الجزائر،تمت الدراسة خلال الفترة بين 1990و 2017، أي ان حجم العينة هو 27 مشاهدة.

متغيرات الدراسة:

لدراسة العلاقة بين السياسة التجارية و النمو الاقتصادي اعتمدنا على المتغيرات التالية:

كمقياس لمستوى النمو الاقتصادي نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (GDPpd) :

هو مقياس لإجمالي الناتج في بلد يأخذ الناتج المحلي الإجمالي و يقسمه على عدد الأشخاص في البلاد.

الصادرات بالدولار الأمريكي (EXP) :

هي البضائع و الخدمات المنتجة في بلد واحد و التي يتم شراؤها من قبل مقيمين في بلد اخر.

الواردات بالدولار الأمريكي (IMP):

هي منتجات تنقل من مصدر خارجي الى داخل الدولة و تشكل الواردات العمود الفقري للتجارة الخارجية.

الفرع الثاني:أدوات الدراسة.

لغرض دراسة العلاقة بين سياسة التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي سنستخدم بيانات سنوية تخص نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي و الصادرات و الواردات خلال الفترة بين 1990 و2017. بالتالي اعتمدنا على الأدوات التالية: Eviews 10و حسب تحليل السلاسل الزمنية سنقوم باستخدام

1) اختبار الاستقرارية:

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية، لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا ان نميز بين سلاسل زمنية مستقرة، و سلاسل زمنية غير مستقرة أي ذات اتجاه. كون السلسلة تحمل هذه الخاصية او تلك التي لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة ،و هناك حتى من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة او غير مستقرة).

يهدف اختبار الاستقرارية الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي و الصادرات و الواردات بالدولار الأمريكي،خلال الفترة 1990–2017 ، و التأكد من مدى سكونهم و تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى حيث تكون السلسلة اذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين

ليس له علاقة بالزمن، و لتاكيد ذلك او نفيه يتطلب الامر استخدام اختبارات جدر الوحدة ورغم تعدد اختبارات جدر الوحدة الا اننا سوف نعتمد في دراستنا على اختبارين[1]:

2) اختبار ديكي فولر(Augmented Dickey-Fuller):

تعمل اختبارات ديكي فولر على البحث في الاستقرارية او عدمها لسلسلة زمنية ما،و ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام ،سواءا كانت تحديدية او عشوائية.لعرض هدا الاختبار نبدا بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى و الذي يكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ان مبدا هذا الاختبار بسيط هو:

- اذا تحققت الفرضية :

$$(H_0 : \lambda = 0) \ . \ H_0 : \phi = 1$$

في احد النماذج الثلاث فان السلسلة غير مستقرة.

- حسب الفرضية H_0

$$H_0 : \lambda = 0 \quad (\phi = 1)$$
$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad (\phi \neq 1)$$

فان القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من اجل الاختبار.لذلك عمد ديكي فولر الى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر $\hat{\phi}$ وذلك بمساعدة محاكاة مونتي كارلو.

يرتكز على ثلاثة فرضيات هي:

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b\,t + \varepsilon_t$$

اختبار فيليب بيرون(Philips Perron):

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للاخطاء فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية حيث اعتمد فيليب و بيرون نفس التوزيعات المحدودة، اختباري ADF وDF, ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل هي:

[1] – شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي،دار حامد، عمان،2012، ص 208–209–210.

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر مع حساب الاحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى :

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$$

- تقدير المعامل المصحح ،المسمى التباين طويل المدى و المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

- حساب إحصائية فيليب و بيرون:

$$t_{\hat{\phi}}^{*} = \sqrt{k}\times\frac{\left(\hat{\phi}-1\right)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$$

3) اختبار التكامل المشترك (Angel and granger) :

ان تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل غرانجرسنة 1983، و انجل و غرانجر سنة 1987، يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كاحد اهم مفاهيم جديدة في مجال القياس الاقتصادي و كذلك لتحليل السلاسل الزمنية،يعرف بانه تصاحب بين سلسلتين او اكثر ،بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لالغاء التقلبات في الأخرى،بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن.ولعل هذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقلة اذا ما اخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.ومثل هذه العلاقة طويلة الاجل بين مجموعة متغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من التغيرات المستقلة.

و لاجراء هدا الاختبار نتبع مرحلتين هما:

- **الشرط الضروري للتكامل المشترك:**

وهو كون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة حيث اذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة ليست من نفس الدرجة لا يمكن ان تتصف بتكامل مشترك حيث يتعين تحقق الشروط التالية:

$$Y_t \sim I(1)$$

$$X_t \sim I(1)$$

$$Y_t = a + b\,X_t + u_t$$

$$u_t \sim I(0)$$

- **تقدير العلاقة في المدى الطويل:**

اذا كان الشرط ضروري محقق نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات بواسطة المربعات الصغرى و منه لكي نقبل وجود تكامل مشترك ينبغي ان تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من درجة الصفر[2].

4) اختبار سببية جرانجر:

سببية جرانجر هي قدرة المتغيرات المدرجة للقيم السابقة لها على تفسير القيم الحاضرة والمستقبلية للمتغيرات الأخرى ،هي سببية خطية كلية قصيرة المدى مباشرة،هاته الخصائص اغلب الباحثين يتجاهلونها،وهي عبارة عن انحدار مقيد نقرر السببية بواسطة اختبار "ولد" و"كي دو" هنا نستنتج جملة من الشروط منها ان البواقي الناتجة عن الانحدار يجب ان تكون خالية من مشكل الارتباط التسلسلي ،خالية من مشكل ثبات التباين،موزعة توزيع طبيعي،البواقي مستقرة هيكليا و ديناميكيا، لان التوزيع المعالم يتم اشتقاقه من البواقي ،واي خطا في البواقي يعطي نتائج السببية الخاطئة.

من ناحية أخرى بسبب ان السببية عبارة عن انحدار مقيد يجب ان تكون المتغيرات المدرجة مستقرة،أولا بسبب الخوف من الوقوع في الانحدار الزائف،وثانيا لان الخصائص التقاربية تفقد امتيازاتها في وجود متغيرات غير مستقرة،أي توزيع "كي دو" تحت الفرض الصفري، ولذا في سببية جرانجر يجب علينا استخدام المتغيرات المستقرة.ولكن ان وجدنا علاقة طويلة الاجل، قد لا نجد سببية بسبب وجود مشاكل البواقي التي ذكرناها،وعدم صحة درجة التاخير المثلى في السببية من اهم النقاط التي تحدد السببية، فدرجة التاخير اقتصاديا هي:الدرجة التي تسمح لنا النظرية الاقتصادية التي تساعدنا على اظهار الأثر عبر الزمن غير كاف ليظهر التاثير المباشر بين المتغيرات ،ولذا قد نحتاج الى سببية الاجل الطويل او بسبب وجود الصدمات التي تؤثر على المتغيرات فيما بينها ،كذلك السببية تعادل الى التاثير المباشر،من ان التاثير المباشر غير موجود ووجود تاثير غير مباشر أي ربما وجود سببية غير مباشر.

فالسببية قد تكون غير خطية ،كذلك فهي لن تظهر الا في وجود معلومات كاملة ووجود اقل كمية من المعلومات المفقودة.

من خصائصها: خطية،مباشرة، للاجل القصير، أحادية او ثنائية الاتجاه، كلية[3].

5) نموذج تصحيح الخطأ VECM:

يستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ للتأكد من شكل العلاقة التوازنية(قصيرة وطويلة الاجل) بين المتغيرات الاقتصادية، ومن شروط تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ومن اهم شروط هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك وفقا لطريقة جوهانسن.

---

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي،دار الجامعية، الإسكندرية، ص 670–671.

[3] – بوحبيل، مقال حول الاقتصاد القياسي، صفحة اقتصاد قياسي متقدم على مواقع التواصل، 30–03–2019، 20:45.

ان نموذج متجه الخطأ هو بالحقيقة انحدار ذاتي، ونموذج الانحدار الذاتي يوظف لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقلة، ويعد هذا النموذج كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة واحد.

اذا افترضنا لدينا سلسلتين y و x فان النموذج الديناميكي التبادلي بين المتغيرين وفق المعادلتين:

$$Y_t = \beta_{10} + \beta_{11} y_{t-1} + \beta_{12} x_{t-1} + V_t^y$$
$$X_t = \beta_{20} + \beta_{21} y_{t-1} + \beta_{22} x_{t-1} + V_t^x$$

اما اذا كانا غير مستقرين في المستوى الأصلي، ومستقرين في الفرق الأول فان تقدير النموذج كالاتي:

$$\Delta Y_t = \beta_{11} \Delta Y_{t-1} + \beta_{12} \Delta X_{t-1} + V_t^{\Delta y}$$
$$\Delta X_t = \beta_{21} \Delta Y_{t-1} + \beta_{22} \Delta X_{t-1} + V_t^{\Delta x}$$

واذا كانا متكاملين من الدرجة واحد، فيمكن كتابته على الشكل:

$$\Delta Y_t = a_{10} + a_{11}(Y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 X_{t-1}) + V_t^y$$

$$\Delta X_t - a_{20} + a_{21}(Y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 X_{t-1}) + V_t^X$$

A11 ,a12 يمثلان معامل تصحيح الخطا في المعادلتين[4].

من مميزات هذا النموذج مايلي:

- هو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة.
- اذا كان هناك تكامل مشترك،يصاغ باستخدام الفروق الأولى والتي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج، ويحل مشكلة الانحدار الزائف.
- إمكانية بناء النموذج باستخدام من عام الى محدد في نمذجه القياسي.
- الميزة الأخيرة والأكثر أهمية تاتي من الحقيقة ان حد خطا اختلال التوازن هي متغير مستقر أي ان حالة التكيف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأ من ان يكون كبيرا[5].

[4] – وسام حسين علي، اثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية، مقال ضمن مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والدولية، مجلد 5، العدد 10، 2013، ص83-84

[5] – عدنان السنوي ،adnanalsanoy.wordpress.com، 12-04-2019 ، 12.30 ،ص 19.

المطلب الثاني: الطريقة.

لتقدير العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة و المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات، تطرقنا في الأول الى الاختبارات التشخيصية وتتضمن دراسة استقرارية النموذج حسب فيليبس بيرون وديكي فولار، اثبتنا وجود استقرارية عند الفرق الأول وبالتالي إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، من هنا درسنا علاقة التكامل المشترك، وتحديد درجة التاخير المثلى،التي سيتم من خلالها تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات في المراحل الأخرى.

وبما ان السلاسل مستقرة متكاملة من نفس الدرجة 1، احتمال وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل أي ان النموذج الأنسب لبيانات الدراسة هو نموذج تصحيح الخطا.

قمنا بتقدير نموذج vecm باستخدام طريقة المربعات الصغرى، في الاجل الطويل والقصير وجودة التوفيق، بعدها قمنا بدراسة السببية بين المتغيرات حسب غرانجر.

ثم تطرقنا الى الاختبارات التشخيصية لخلو النموذج من مشاكل القياس و المتضمنة اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء و مقلوب الجذور الأحادية، بالإضافة الى اختبار مشكل عدم ثبات التباين ، دوال الاستجابة وتحليل التباين و مدى الاستجابة للصدمات.

وفي الأخير ناقشنا النتائج المتوصل اليها في الدراسة القياسية.

المبحث الثاني: تحليل الإحصائيات المستخدمة في الدراسة.

الجدول (1): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	année
2394.42	1721.58	1766.05	1797.52	1499.97	1444.91	1596.03	1612.01	1588.48	GDPp
1999	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
1581.00	1757.02	1732.86	1774.03	2094.34	2598.91	3100.12	3464.61	3935.18	4905.25
2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
3868.83	4463.39	5432.41	5565.13	5471.12	5466.43	4162.85	3943.50	4055.25	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع البنك الدولي للإحصائيات.

الوحدة: دولار أمريكي.

الشكل (1): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

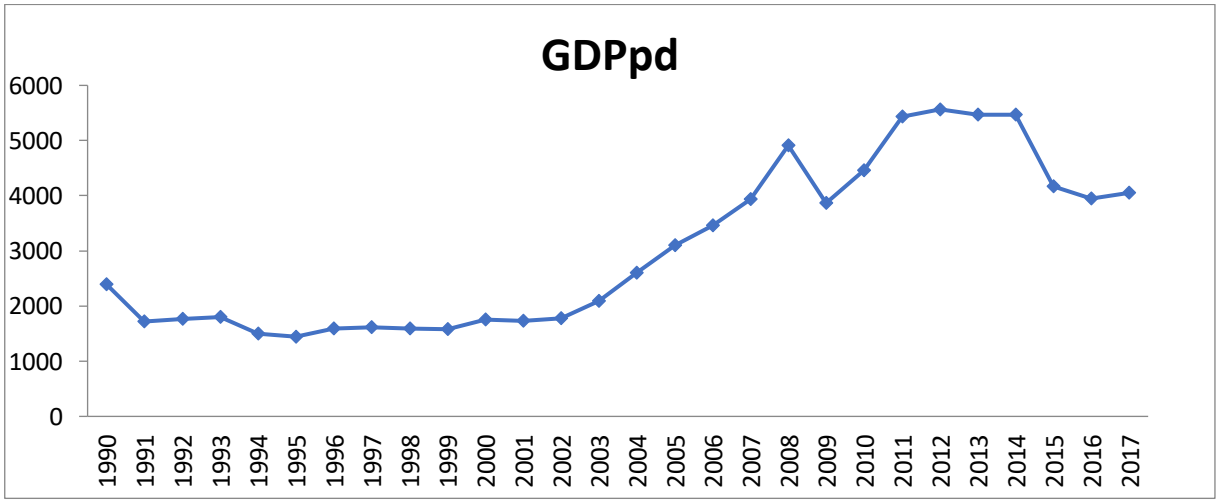

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول(1).

نلاحظ من خلال الشكل(1) ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 بلغ 2394.42 دولار امريكي، ثم بدا بالتراجع ما بين عامي 1991 و 1997 ارتفع الى 1612.01 دولار امريكي، وهذا راجع الى الأوضاع السياسية والاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي، وفي عام 1998 انخفض مرة أخرى بسبب ازمة النفط وتراجع ايراداته الى غاية عام 2000. من 2000 الى 2008 ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب برامج التعديل الهيكلي وتحرير التجارة الخارجية، التي رفعت من نمو الناتج المحلي

الإجمالي في الجزائر، في 2009 انخفض بسبب تداعيات الازمة العالمية 2008 ثم عاد ليرتفع حتى 2015 انخفض بشكل طفيف هذا راجع الى الازمة النفطية 2014،لكنه سرعان ما ارتفع الى غاية سنة 2017.

الجدول(2):الصادرات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

1990	1991	19992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	années
14.55	13.31	12.15	10.88	9.59	10.94	13.97	14.89	10.88	XD
1999	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
13.69	23.05	20.09	20.15	25.96	34.17	48.72	57.12	63.53	82.03
2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
48.53	61.98	77.58	77.12	69.66	64.61	38.46	33.40	37.93	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات موقع البنك الدولي.

الوحدة: مليار دولار امريكي.

الشكل (2):الصادرات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

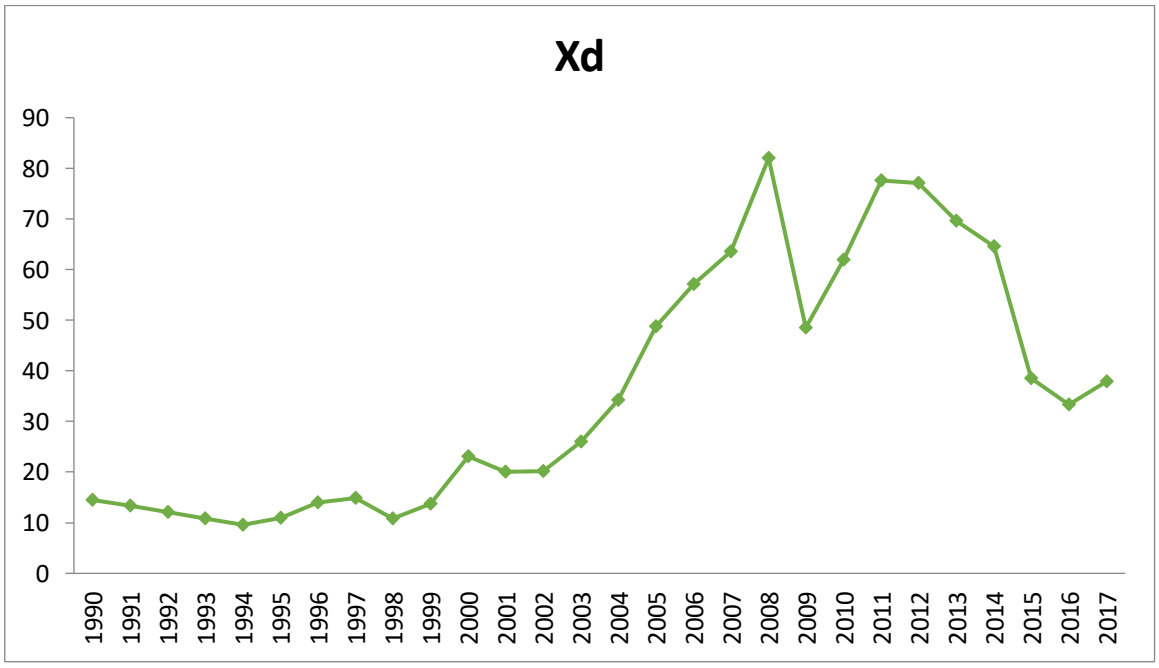

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2).

نلاحظ من الشكل (2) انخفاض في قيمة الصادرات من 1990 الى 1994 بسبب تدهور أسعار البترول وهذا رغم الغاء تراخيص العمل للايستراد ، ومن 1996 الى 1997 عرفت الصادرات تطور ملحوظ وذلك راجع الى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت 21.7 مليار دولار امريكي مقارنة بسنة 1995 التي بلغت 17.6

مليار دولار. وبعد الازمة النفطية 1998 انخفضت الصادرات الى 10.88 مليار دولار الى غاية أواخر 1999 ، وبين سنتي 2001 و 2009 عرفت الصادرات ارتفاعا ملحوظ بسبب مخطط الإنعاش الاقتصادي والتنمية الفلاحية إضافة الى فتح الاستثمار الأجنبي و المحلي في كل القطاعات مما زاد من الصادرات. في 2012 تراجعت الى غاية 2016 نتيجة تراجع في متوسط أسعار البترول ، لترتفع من جديد سنة 2017 الى قيمة 37.93 مليار دولار.

الجدول (3): واردات الجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

1990	1991	19992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	années
15.47	1079	11.46	11.56	11.08	12.11	11.24	10.28	1085	MD
1999	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
11.08	11.39	12.05	14.55	16.20	21.88	24.84	25.65	33.57	49.10
2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
49.33	50.66	57.38	59.61	63.77	68.26	60.62	56.10	56.13	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات البنك الدولي.

لوحدة: مليار دولار امريكي.

الشكل(3): الواردات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

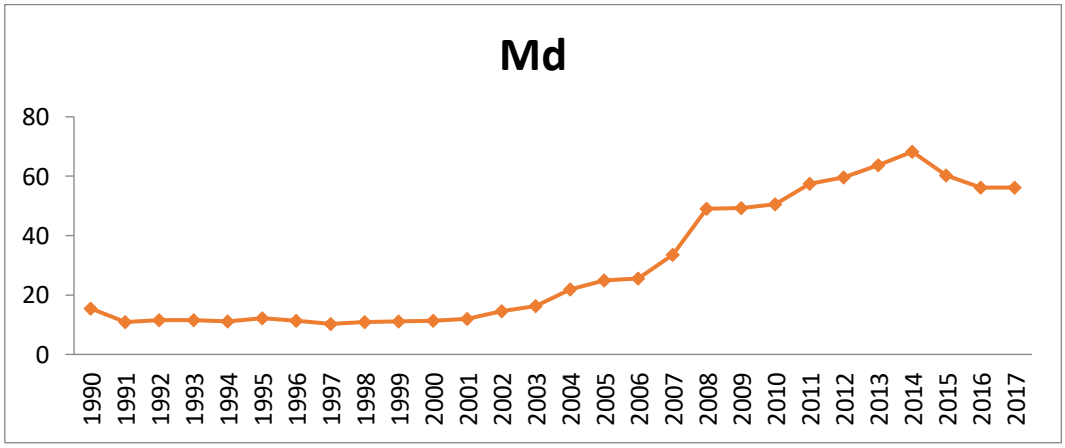

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3).

نلاحظ من خلال الشكل(3) ان حجم الواردات عرف تذبذب خلال الفترة بين 1990 الى 2000، ومن 2001 الى 2009 زادت الواردات من التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها مخططات الإنعاش الاقتصادي و التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة ثم استمرت في الزيادة من 2010 الى 2015.

بعد 2015 حدث انكماش في الواردات واستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في المجال الاقتصادي.

المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها.

بعد عرض الادوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في نماذج اشعة تصحيح الخطأ (VECM) والمتغيرات المدرجة في الدراسة والتي تعبر عن النمو الاقتصادي ومتغيرات التجارة الخارجية، وكذا تحليل البيانات المدرجة في الدراسة احصائيا، سيتناول هذا المطلب العرض المفصل لنتائج الدراسة القياسية كمرحلة أولى ثم مناقشة هذه النتائج من خلال التحليل الاقتصادي و الاحصائي لها واختبار توفقها من الناحيتين السابقتين من خلال النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، قسمت الدراسة الى قسمين يشمل القسم الاول دراسة استقرارية السلاسل المكونة للنموذج واختبار وجود علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، بالإضافة الى اختبار السببية لغرانجر، اما القسم الثاني فسيرتكز على دراسة العلاقة الديناميكية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ ثم تحليل التباين ودوال الاستجابة مع اختبار خلو النموذج من مشاكل القياس المختلفة.

المطلب الأول: عرض النتائج.

1. الاختبارات التشخيصية :

تعتبر هذه المرحلة أساسية في اختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة، حيث يتم تحديد النموذج بناء على درجة استقرارية السلاسل كمرحلة اولى ثم الجزم على نوع النموذج المستخدم بناءا على نتائج اختبار التكامل المشترك لjohenson اذا كانت السلاسل لزمنية متكاملة من تفس الدرجة I.

1-1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

تكون السلاسل الزمنية مستقرة كما اسلفنا الذكر اذا لم تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على اختبارين وهما:

Pp: فيليبس بيرونPhillips Perron.

ADF: ديكي فولر المطور Dickey-Fuller Augmented.

حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)} \\ H_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي)} \end{cases}$$

يتم قبول فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار (ADF) و(Pp)أكبر من القيمة المجدولة.

((MacKinnon (1996)•، يمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار P-VALUEحيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop اقل من 0.05 والنتائج موضحة بالتفصيل في الجدول الموالي:

•((MacKinnon (1996): جدول احصائي للقيم الحرجة الخاصة باختبارات جذر الوحدة انظر ملحق رقم (2)

جدول رقم (1): اختبار PpوADFلمتغيرات الدراسة عند المستوى[6].

اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة				
عند المستوى I(0)				
		GDPPD	XD	MD
في وجود قاطع	t-Statistic	-0.7645	-1.3340	-0.1573
	Prob.	0.8131	0.5988	0.9328
		n0	n0	n0
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-2.1231	-1.4754	-2.0632
	Prob.	0.5106	0.8131	0.5420
		n0	n0	n0
غياب القاطع والاتجاه العام	t-Statistic	0.2316	-0.3916	1.1627
	Prob.	0.7458	0.5334	0.9326
		n0	n0	n0
اختبار ديكي فولار جذر الوحدة (ADF)				
ف[7]ي وجود قاطع	t-Statistic	-0.7645	-1.3340	-3.7801
	Prob.	0.8131	0.5988	0.0102
		n0	n0	**
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-2.0290	-1.3981	-1.9868
	Prob.	0.5600	0.8384	0.5788
		n0	n0	n0
غياب القاطع والاتجاه العام	*t-Statistic*	0.2316	-0.4038	1.4314
	Prob.	0.7458	0.5286	0.9583
		n0	n0	n0

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الجدول رقم (2): اختبار PpوADF لمتغيرات الدراسة عند اجراء الفروقات الاولى

اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة			
عند الفرق الاول I(1)			
	d(GDPPD)	d(XD)	d(MD)
في وجود قاطع	t-Statistic	-4.8161	-5.1209	-3.7778

7 غير معنوي (no) .معنوي عند مستوى المعنوية 1%(***) ;معنوي عند مستوى المعنوية 5%(**) ;معنوي عند مستوى المعنوية 10%(*)

	0.0007	0.0003	0.0086	***Prob.***
	***	***	***	
في وجود قاطع واتجاه عام	-3.6483	-5.1236	-4.7028	t-Statistic
	0.0449	0.0018	0.0046	***Prob.***
	**	***	***	
غياب القاطع والاتجاه العام	-3.4104	-5.1891	-4.7688	t-Statistic
	0.0014	0.0000	0.0000	***Prob.***
	***	***	***	
ADF	d(MD)	d(XD)	d(GDPPD)	
في وجود قاطع	-3.7636	-5.1208	-4.8161	t-Statistic
	0.0089	0.0003	0.0007	***Prob.***
	***	***	***	
في وجود قاطع واتجاه عام	-3.6309	-5.1187	-4.7030	t-Statistic
	0.0465	0.0018	0.0046	***Prob.***
	**	***	***	
غياب القاطع والاتجاه العام	-3.3809	-5.1890	-4.7688	t-Statistic
	0.0016	0.0000	0.0000	***Prob.***
	***	***	***	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

2-1 التمثيل البيانى للسلاسل الزمنية المستقرة بعد اجراء الفروقات:

الشكل رقم(1) التمثيل البياني لسلاسل الزمنية المستقرة

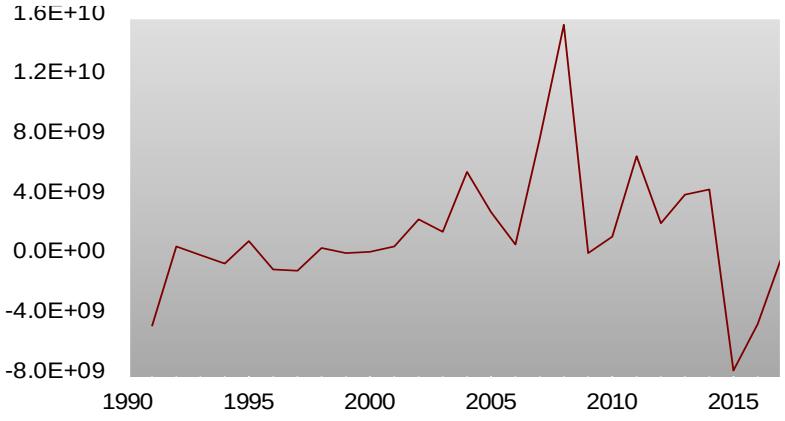

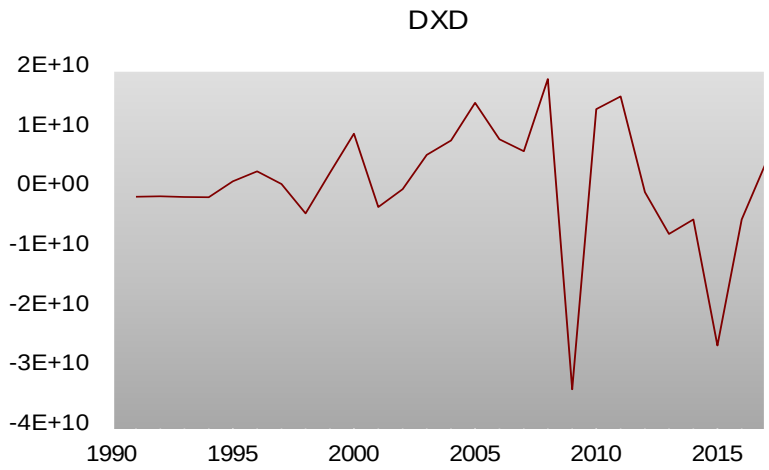

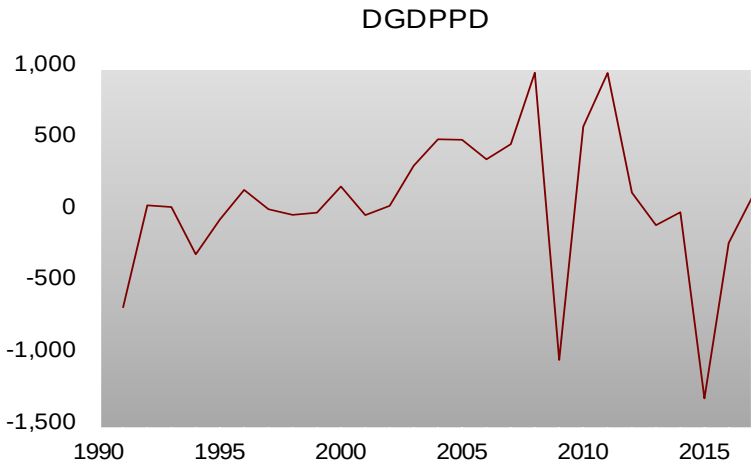

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

2-1 دراسة علاقة التكامل المشترك :

قبل القيام باختبار التكامل المشترك وجب تحديد درجة تأخير النموذج وذلك بالاعتماد على اقل القيم لمعايير (AIC / SH / H-Q)وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(3):نتائج اختبار تحديد درجة التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-1390.082	NA	1.11e+43*	107.6217*	108.05*	107.71*
2	-1383.758	9.730069	1.39e+43	107.8275	108.6985	108.078

درجة التأخير المثلى: من الجدول السابق يتضح ان درجة التاخير المثلى هي (t-1) اي التاخير بفترة زمنية واحدة للمتغيرين .

اختبار التكامل المشترك ل جوهنسون وجيسلس (Johansen and Jusel):

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة ، يقترح (Johansen and Jusellius) اختبار هو اختبار الأثر (Trace Test)ويمكن تلخيص نتائج الاختبار في الجدول رقم(4):

الجدول رقم(4):نتائج اختبار التكامل المشترك

اختبارالأثر (Trace)			
الفرضيات الصفرية	القيمةالاحصائية (Trace)	المعنوية مستوى 0.05 القيمةالمجدولة	Prob.**
عدم وجودعلاقة*	34.44651	29.79707	0.0136
Atmost 1 *	16.69471	15.49471	0.0328
Atmost 2 *	5.811651	3.841466	0.0159
Trace test indicates 3 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level			
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level			
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			

المصدر :مخرجات EVIEWS 10.

1- الدراسة الديناميكية لنموذج VECM.

1-2 تقدير نموذج VECM(1) :

تقدير النموذج: الجدول الموالي يوضح قيم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ واشاراتها وكذا بعض الإحصائيات الخاصة بالتقدير والموافق للبيانات المدرجة في الدراسة مع فترة ابطاء واحدة وذلك في المدى القصير ومعاملات الأمد الطويل.

جدول رقم (5): تقدير نموذج VECM (1).

CointegratingEq:	CointEq1		
GDPPD(-1)	1.000000		
MD(-1)	-1.67E-08		
	(7.5E-09)		
	[-2.21897]		
XD(-1)	-5.63E-08		
	(7.2E-09)		
	[-7.78007]		
C	-441.8450		
ErrorCorrection:	D(GDPPD)	D(MD)	D(XD)
CointEq1	-0.942953	-8002155.	-14371719
	(0.32371)	(2748385)	(8010338)
	[-2.91293]	[-2.91158]	[-1.79415]
D(GDPPD(-1))	1.043443	6141095.	24917535
	(0.60095)	(5102200)	(1.5E+07)
	[1.73632]	[1.20362]	[1.67562]
D(MD(-1))	-1.32E-07	-0.561292	-2.920630
	(4.0E-08)	(0.33778)	(0.98449)
	[-3.31642]	[-1.66169]	[-2.96663]
D(XD(-1))	-3.02E-08	-0.165805	-0.725465
	(2.2E-08)	(0.18332)	(0.53430)
	[-1.39947]	[-0.90445]	[-1.35778]
C	255.6672	2.38E+09	4.55E+09
	(96.0852)	(8.2E+08)	(2.4E+09)
	[2.66084]	[2.91182]	[1.91451]
R-squared	0.382988	0.404439	0.300098
F-statistic	3.258752	3.565223	2.251049
t-statistics [ ] -احصائية( )الإنحراف المعيار			

المصدر: مخرجات EVIEWS 10.

بهدف دراسة مدى معنوية المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المدرجة في النموذج والتفسيرالاقتصادي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .

جدول رقم (6): تقدير نموذج VECMباستخدام طريقة المربعات الصغرى.

Estimation Method: Least Squares				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.943233	0.324165	-2.909725	0.0050
C(2)	1.186947	0.601792	1.972354	0.0530
C(3)	-1.38E-07	3.98E-08	-3.458571	0.0010
C(4)	-3.52E-08	2.16E-08	-1.625975	0.1089
C(5)	259.0236	96.21961	2.692004	0.0091
Equation: D(GDPPD) = C(1)*(GDPPD(-1) - 1.67187216413E-08*MD(-1) - 5.63441638067E-08*XD(-1) - 441.845028585) + C(2)*D(GDPPD(-1)) + C(3)*D(MD(-1)) + C(4)*D(XD(-1)) + C(5)				

المصدر: مخرجات EVIEWS 10.

2-2 دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات حسب غرانجر:

سيتم في هذه المرحلة تحديد اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات المدرجة في الدراسة وذلك باستخدام اختبارالسببية (Test Granger Causality)ونتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم(7):نتائج اختبار العلاقة السببية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي.

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 1			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
MD does not Granger Cause GDPPD	27	0.24368	0.6261
GDPPD does not Granger Cause MD		8.34565	0.0081
XD does not Granger Cause GDPPD	27	3.62407	0.0690
GDPPD does not Granger Cause XD		1.40985	0.2467
XD does not Granger Cause MD	27	15.3762	0.0006
MD does not Granger Cause XD		0.82229	0.3735

المصدر :مخرجات EVIEWS10

4-2 الاختبارات التشخيصية لخلو النموذج من مشاكل القياس:

- **اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء**

جدول رقم(8): اختبار LM-TEST.

Nullhypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	2.481199 9	0.9814	0.255860	(9, 29.4)	0.9816
2	5.147967 9	0.8212	0.553277	(9, 29.4)	0.8232
3	7.598294 9	0.5751	0.848674	(9, 29.4)	0.5790
4	7.096978 9	0.6270	0.786432	(9, 29.4)	0.6306

المصدر : مخرجات EVIEWS 10.

اختبار مقلوب الجذور الأحادية :

الشكل رقم (2): الدائرة لاحادية

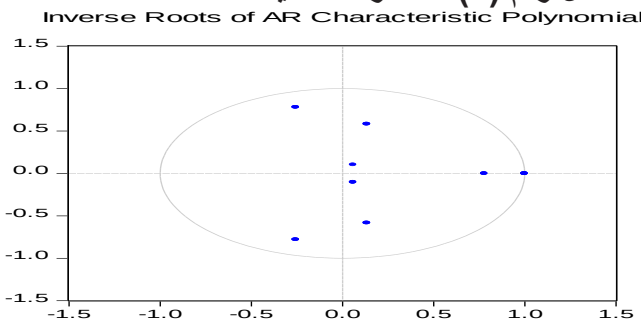

المصدر : مخرجات EVIEWS 10.

- **اختباري مشكل عدم ثبات التباين:**

جدول رقم(9): اختبار Heteroskedasticity Test:

Joint test:		
Chi-sq	Df	Prob.
74.45052	84	0.7626

المصدر : مخرجات EVIEWS 10

دوال الاستجابة وتحليل التباين:

- **تحليل التباين:**

يشير تحليل التباين الى التحركات في سلسلة معينة ناجمة عن صدماتها الخاصة،مقابلا للصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام، وذلك لتحديد نسبة أخطاء التنبؤ المفسرة من قبل المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، والمتغيرات المستقلة المعبرة عن التجارة الخارجية في الجزائر.

الجدول رقم(10):جدول تحليل التباين

Period	S.E.	GDPPD	MD	XD
1	419.8270	100.0000	0.000000	0.000000
2	643.6640	77.49748	21.50981	0.992707
3	842.5566	67.99542	28.97112	3.033465
4	1032.307	64.24264	31.02119	4.736179
5	1219.939	61.75968	32.05896	6.181352
6	1404.669	59.89024	32.66447	7.445287
7	1585.765	58.46800	32.99112	8.540879
8	1762.942	57.34945	33.16361	9.486934
9	1935.986	56.44351	33.25062	10.30587
10	2104.748	55.69530	33.28727	11.01743
CholeskyOrdering: GDPPD MD XD				

المصدر :مخرجات EVIEWS 10.

- **دوال الاستجابة:**

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة في الاشكال اسفله والتي تعبر عن استجابة المتغير التابع للصدمات في المتغيرات المدرجة في الدراسة، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى كل من الصادرات والواردات، وقياس أثر هذه الصدمات وانتقالها إلى المتغيرات الى المتغير الاخر

الشكل رقم (3): دوال الاستجابة

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations

Response of GDPPD to MD

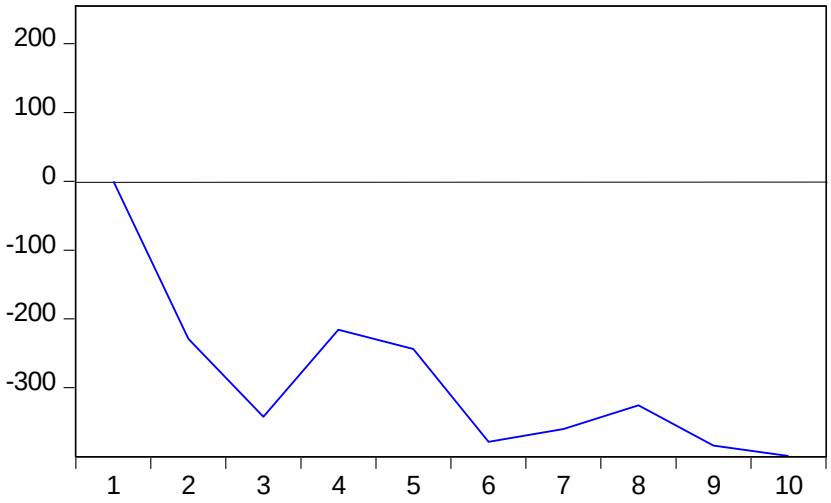

Response of GDPPD to XD

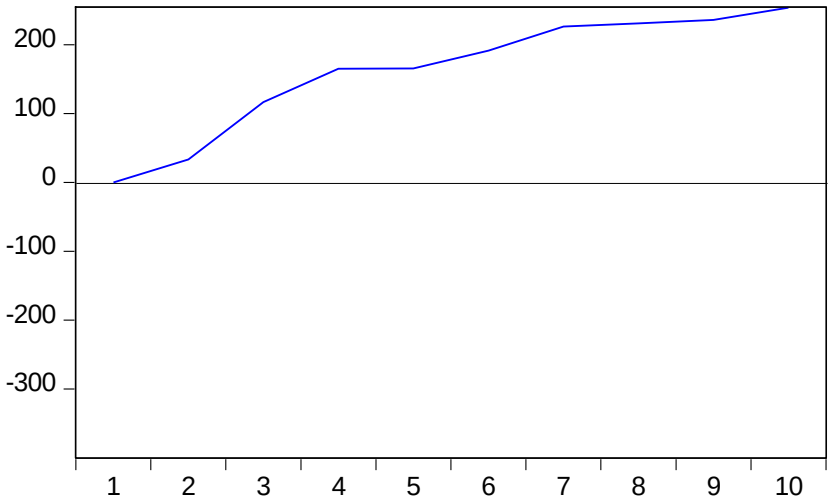

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

1-نتائج الاختبارات التشخيصية:

1-1 تحليل نتائج دراسة الاستقرارية:

من خلال الاختبارين السابقين(ADF-Pp)والموضحة في الجدولين رقم (1 و 2) يمكن ان نستخلص: نقبل الفرضية الصفرية عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عن النمو الاقتصادي (GDPPD) و كل من الصادرات (XD) والواردات (MD)، عند المستوى وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث ان القيم المحسوبة للاختبارين اكبر من القيم المجدولة لها (انظر الملحق رقم 1 و 2)، كما ان القيم الحرجة Prob في السلاسل الثلاث وفي كل النماذج اكبر من 0.05.

باستثناء ان اختبار ADF اظهر استقرار سلسلة الواردات في النموذج الثاني (وجود قاطع) حيث ان:

T-stat= I-3.78I>I-3.01I et Prop=0.01<0.05

وبناءا على هذا التناقض بين الاختبارين سيتم الاعتماد على نتائج اختبار PP باعتباره اكثر دقة من اختبار ADF، بالإضافة الى ان السلسلة غير مستقرة في النموذجين الأول والثاني حسب اختبار (ADF) .

وعند اجراء الفروقات من الدرجة الاولى I(1)، نلاحظ استقرار السلاسل الثلاث بناء على اختبار (PP) عند مستوى المعنوية5% وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)،لان قيمة prop في السلاسل الثلاث (DGDPPD, DMD, DXD) وفي كل النماذج اقل من 0.05.

الجدول التالي يوضح درجة الفروقات اللازمة لاستقرار متغيرات الدراسة:

المتغير	درجة الفروقات I
النمو الاقتصادي GDPPD	1
الواردات MD	1
الصادرات XD	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على اختبارات الاستقرارية.

من خلال نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتي أظهرت ان السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة I_1، وبالتالي إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك واحتمال وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل أي ان النموذج الأنسب لبيانات الدراسة هو نموذج تصحيح الخطأ باعتبار ان المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى فلا يمكن تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة لاختلال احد فرضياته وهي ان تكون السلسلة الزمنية للمتغير التابع مستقرة عند المستوى.

وبهدف تقديم تحليل دقيق ومفصل لسلوك السلاسل الزمنية محل الدراسة والتأكد من تحقق فرضيات نموج تصحيح الخطأ، سيتم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من الصادرات والواردات بناءا على درجة التأخير المثلى وهو ما سيتم التطرق اليه في المراحل الموالية.

2-تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدارالذاتي:

- درجة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة:

من خلال الجدول رقم (3): درجة التأخير المثلى هي (t-1) اي التاخير ثلاث فترات زمنية للمتغيرين وذلك بناء على ان اقل قيم أغلبية المعايير كانت عند التاخير 1.

- التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر:

من خلال مخرجات برنامج EVIEWS 10 الموضحة في الملحق رقم (4-3)، يتضح ان النموذج المقدر معنوي احصائيا وهذا لارتفاع قيمة معامل التحديد نسبيا والتي بلغت0.38 ،بالإضافة الى ان احصائية فيشر معنوية لان القيمة الاحتمالية لها اقل من 0.05 ، ومن جهة أخرى فان قيمة (DW= 2.31) وبالتالي فان بواقي التقدير مستقلة أي لا يوجد ارتباط بينها كل هذه النتائج تؤكد على ان النموذج بشكل عام معنوي احصائيا، بالإضافة الى ان اغلب معلماته معنوية احصائيا

من خلال النتائج الموضحة في الجدولين 4 و 5 نستخلص مايلي:

التفسير الاقتصادي للنتائج:

- **معامل تصحيح الخطأ :**

يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب: (لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل) ومعنوي (غير معدوم) فالنسبة 94% .من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع الطويل الأجل)، وواحدة الزمن هنا التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في معدلات النمو من المدى القصير إلى المدى الطويل هو:(1.06=0.94/1) بالتقريب (سنة واحدة) كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية احصائيا فالقيمة المحسوبة لـ tبالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة (انظر الملحق 5).

- في الاجل الطويل:

D(GDPPD) = C(1)*(GDPPD(-1) - 1.67187216413E-08*MD(-1) -5.63441638067E-08*XD(-1) - 441.84502858)

هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحجم الواردات: وهو أمر منطقي فزيادة الواردات بشكل مستمر يصبح له تأثير عكسي في المدى الطويل نتيجة تراجع الطلب على المنتج المحلي وانخفاض حجم الاستثمارات وترجع قيمة العملة نتيجة نضوب الاحتياطي الأجنبي كل هذه العوامل تؤدي الى تراجع النشاط الاقتصادي للبلد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

كما نلاحظ أن معامل حجم الواردات معنوي احصائيا فالقيمة المحسوبة لـ t بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية بإعتبار ان القيمة الاحتمالية الحرجة اقل من 0.05.

من جهة أخرى فان حجم الصادرات له تأثير إيجابي على معدلات النمو في الاجل الطويل فزيادة حجم الصادرات تؤدي الى ارتفاع في معدلات النمو وهذه النتيجة مقبولة من الناحية الاقتصادية، بالإضافة الى ان المعلمة المرتبطة بحجم الصادرات معنوية إحصائية.

- في الاجل القصير:

D(GDPPD) =C(2)*D(GDPPD(-1)) + C(3)*D(MD(-1)) + C(4)*D(XD(-1)) + C(5)

من خلال الجدول رقم (6) فان كل من معدلات النمو بإبطاء فترة واحدة وحجم الواردات يؤثران معنويا على معدلات النمو الحالية، حيث ان قيمهما الاحتمالية الحرجة اقل من 0.05، فمعدلات النمو بابطاء سنة واحدة تؤثر إيجابا على معدلات النمو للسنة الحالية، بينما حجم الواردات كان له تأثير سلبي على معدلات النمو، اما في ما يخص المعلمة المرتبطة بحجم الصادرات فكانت اشارتها سالبة، وبالتالي فالعلاقة سالبة بين معدلات النمو وحجم الصادرات ولكن لا يمكن قبول هذه النتيجة احصائيا باعتبار القيمة المحسوبة لستودنت اكبر من القيمة الجدولية.

- جودة التوفيق:

بلغت قيمت معامل التحديد (0.38) أي ان المتغيرات المفسرة تساهم بتفسير 38% من تغيرات المتغير التابع، وتعتبر هذه النسبة مقبولة اقتصاديا باعتبار ان معدلات النمو لا تتحكم بها التجارة الخارجية فقط اذا تتاثر بجملة من العوامل الاقتصادية السياسية والاجتماعية، كالسياسات الاقتصادية المنتهجة سواء المالية او النقدية او غيرها، ومستوى الامن والاستقرار السياسي والتي من شأنها ان تؤثر بصورة كبير على معدلات النمو.

- المعنوية الكلية للنموذج: النموذج ككل معنوي F-statistic= 3.25 وقيمة احتمالية وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% حيث $F_{t(28,0.05)}$=2.57 (انظر الملحق رقم 4).

- **اختبارات مشاكل القياس:**

بناء على الجداول (9 و 8) والشكل (2) ان النموذج إجتاز مختلف الاختبارات القياسية وخاصة في مايتعلق بمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بناء على اختبار LM-Test بقيم احتمالية اكبر من 5% حتى التباطؤ الرابع، من جهة ثانية فإن كل النقاط تقع داخل الدائرة الأحادية وبالتالي فلا يوجد جذر احادي بالبواقي أي ان نموذج VECM(1) ، مستقر من جهة ثانية الى ان اختبار وجود مشكل عدم ثبات التباين من عدمهHeteroski dactecity test اظهر نتيجة إيجابية بغياب هذه المشكل عن بيانات النموذج حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع 74.45 وهي غير معنوية احصائيا وبالتالي فان التباين ثابت خلال فترة الدراسة.

- تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات:

يمكن تلخيص نتائج اختبارات السببية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11) ملخص اختبارات السببية.

	GDPPD		
MD	←	MD	
XD	→	→	XD

المصدر:من اعداد الطالبتين بناءا على جدول السببية.

يشير السهم في الشكل السابق إلى اتجاه السببية (أحادي الاتجاه أو ثنائي)

- وجود علاقة سببية بين معدل النمو وحجم الواردات في اتجاه واحد من GDPPDإلى MD بمعنى معدل النمو يؤثر في حجم الواردات.
- وجود علاقة سببية بين معدل النمو وحجم الصادرات في اتجاه واحد XDإلى GDPPD بمعنى حجم الصادرات يؤثر في معدلات النمو.
- وجود علاقة سببية بين حجم الواردات وحجم الصادرات في اتجاه واحد XDإلى MD.بمعنى حجم الصادرات يؤثر على حجم الواردات.

- **تحليل نتائج دوال الاستجابة وتفكيك التباين:**

- دوال الاستجابة:

بإحداث صدمة إيجابية بمقدار 1 %على حجم الواردات نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لمعدل النمو وذلك خلال السنة الأولى، وابتداء من السنة الثانية انخفضت معدلات النمو بشكل حاد لتعاود الارتفاع بداية من السنة الرابع وتستمر بالانخفاض حتى نهاية الفترة ولكن بصورة اقل من الفترة الأولى لإحداث الصدمة.

بإحداث صدمة ايجابية في حجم الصادرات بمقدار 1% نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول ، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل النمو بشكل سريع في السنوات الاولى، ويستمر بالزيادة حتى نهاية الفترة ولكن بمعدل اقل.

- تفكيك التباين:

يوضح الجدول رقم(10)نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو والمفسر من قبل صدماتها الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة ، ان تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة بأن تؤثر على معدلات النمو لفترة أطول نسبيا.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن تأثير النمو الاقتصادي قوي على حجم الواردات ،كما نلاحظ أن تأثير الصادرات يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير، حيث تبدأ القيم الخاصة بهذه المتغيرة في التزايد تدريجيا من المدى القصير إلى المدى الطويل الذي تبلغ فيه أقصى قيمها وهو ما يفسرالتأثير على المدى الطويل لهذه المتغيرة على معدلات النمو، حيث أن الدولة تأخذ كامل وقتها في تطبيقها للسياسة الاقتصادية عامة وسياسة التجارة الخارجية بوجه الخصوص.

ملخص الفصل الثاني:

جاء هذا الفصل الثاني والأخير لتوضيح اثر سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، فاعتمدنا في اوله على ذكر اهم الأدوات المستخدمة في الدراسة، والاختبارات المختلفة كاختبار الاستقرارية، اختبار التكامل المشترك وسببية جرانجر، كما تطرقنا الى تفصيل الطريقة والمراحل المتبعة لإثبات مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة، التي سبق ان اثبتنا ترابطها نظريا.

وفي المبحث الثاني تطرقنا الى الدراسة التطبيقية، فقد كان المطلب الأول تحليل لمختلف الاحصائيات والجداول والرسوم البيانية لمتغيرات الدراسة، اما المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه الى الدراسة القياسية من خلال استخدام علاقات التكامل المشترك، وتفسير ومناقشة مختلف النتائج المتحصل عليها.

أظهرت نتائج الدراسة تاثير النمو الاقتصادي على الواردات، بينما تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما يبين ان للانفتاح التجاري في الجزائر اثر موجب على النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

حين ننظر الى اتجاهات التبادل الدولي في الآونة الأخيرة، نجد ان الجزائر تسعى جاهدة لتحسين قوتها ومركزها في ميدان التبادل التجاري الدولي، فانفتاحها على الخارج جعلها تستند على التصدير كمصدر للعملة الصعبة ووسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يدعو لنظام تجاري دولي قائم على تحرير التجارة. فالجزائر اليوم تسعى لترقية صادراتها وحمايتها من منافسة السلع الأجنبية بواسطة وسيلة حماية التجارة الخارجية، والمتمثلة في الرسوم الجمركية ونظام الحصص للسلع المستوردة.

في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم ،والتي تدعو الى الحرية التجارية بين الدول، وإزالة كافة سبل الحماية والعراقيل والقيود التجارية، أصبحت الجزائر تسعى الى زيادة جهودها في تخفيف القيود على التجارة الخارجية ،فهي تعتمد على معدلات رسوم جمركية متغيرة تعمل على تخفيضها بين فترة وأخرى بالنسبة لبعض السلع وذلك بما يلائم سياسة التحرير، كما تعمل على تنويع صادراتها خارج المحروقات من اجل الوصول لمعدلات نمو مثالية، تسمح لها بالدخول الى الأسواق العالمية.

لقد عالجنا في هذا البحث موضوع انعكاسات سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستعمال ثلاثة متغيرات، بالنسبة لسياسة التجارة الخارجية استخدمنا الصادرات والواردات، اما بالنسبة للنمو الاقتصادي استخدمنا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال دراستنا للعلاقة بين النمو الاقتصادي و سياسات التجارة الخارجية نظريا وقياسيا، وجدنا ان الصادرات تلعب دورا هاما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، اما الواردات فتتاثر بمدى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا خلال فترة الدراسة.

النتائج النظرية :

- تعددت النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وانقسمت حسب المدارس، فقد اعتبرت النظرية الكلاسيكية ان الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية،بينما النظرية الحديثة تفترض تقسيم العمل الى ماهر وغير ماهر، ونموذج الفجوة التكنولوجية على الاختلاف في مستوى التكنولوجيا هو المفسر للتبادل التجاري.
- تتمثل العناصر المحددة للنمو الاقتصادي في كمية ونوعية الموارد البشرية، كمية ونوعية الموارد الطبيعية، تراكم رأس المال ومعدل التقدم التقني.
- هناك سياستان للتجارة الخارجية هما سياسة الحرية وسياسة الحماية.
- توجد علاقة بين النمو الاقتصادي و سياسات التجارة الخارجية حيث تؤكد الدراسة الاقتصادية ان الدول التي تملك اقتصاديات اكثر انفتاحا على الخارج ، تحقق معدلات نمو اعلى من الاقتصادات الأكثر انغلاقا.

النتائج القياسية:

- أظهرت نتائج استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، وتكاملها من نفس الدرجة 1 وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات والواردات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- للتاكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل والمدى القصير، قمنا باستخدام طريقة غرانجر التي أظهرت وجود علاقة سببية بين المتغيرات الثلاثة.
- حسب تحليل ومناقشة الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي، وتحديد درجة التأخير المثلى حددت بالتأخير ثلاث فترات زمنية للمتغيرات.
- فيما يخص معامل تصحيح الخطا فهو يحقق الشرط الكافي والازم.
- في الاجل الطويل وجدنا علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحجم الواردات وهذا أمر منطقي فزيادة الواردات بشكل مستمر في المدى الطويل له تاثير عكسي على النمو الاقتصادي، نتيجة تراجع الطلب على المنتوج المحلي وانخفاض حجم الاستثمارات. اما بالنسبة للصادرات فلها تاثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- في الأجل القصير حجم الواردات كان له تاثير سلبي على النمو الاقتصادي.
- نلاحظ ان تأثير الصادرات يكون على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، حيث ان الدولة تأخذ وقتها في تطبيقها لسياستها التجارية.
- حسب تحليل السببية بين المتغيرات توصلنا الى:

– وجود علاقة سببية بين معدل النمو والواردات حيث يؤثر حجم النمو على الواردات.

– وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي حيث حجم الصادرات يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي.

– وجود علاقة سببية بين الصادرات والواردات ، حيث حجم الصادرات يؤثر على حجم الواردات.

الاقتراحات:

- لتحقيق سياسة اقتصادية تنعكس بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي، لا يتوقف على إجراءات وتدابير تنظيمية، ومعاهدات دولية، وانما يتوقف على سياسات تؤدي الى زيادة الإنتاج في الكمية والنوعية المطلوبين على الصعيد الداخلي والخارجي.
- تنمية القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي لزيادة الصادرات خارج المحروقات وعدم الاعتماد على عوائد النفط فقط.
- ان تقوم السلطة بوضع سياسات تجارية بما يلائم ظروفها الاقتصادية والتجارية، وليس حسب ما تمليه عليها المنظمات العالمية والدول التي تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها.

- محاولة الدمج بين الأساليب الحمائية والتحررية لتحقيق المصلحة الوطنية ومصلحة قطاع التجارة الخارجية.
- العمل على استكمال الإصلاحات وتسهيل قنوات التجارة الخارجية، بتخفيض الرسوم الجمركية وتسيير الإجراءات التجارية.

افاق الدراسة:

- انعكاسات سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.
- اثر تحريرالتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.
- اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- طاهر فاضل البياتي ، خالد توفيق الشمري،مدخل الى علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر ، 2009.

2- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي،ط1،عمان، الأردن، 2010.

3- محمود حسين الوادي و اخرون،الاقتصاد الكلي،ط1، دار المسيرة،عمان، 2009.

4- محمد مروان السمان و اخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، ط1، دار الثقافة، عمان ، 2009.

5-علي عبد الفتاح أبو شرار، اقتصاد دولي نظريات وسياسات،ط1، دار المسيرة،عمان،2007.

6-شريف علي الصوص، التجارة الدولية،ط1، دار أسامة،اردن، 2012.

7- محمود حسين الوادي، اقتصاد كلي،ط2، دار المسيرة، عمان ، 2010.

8- احمد الأشقر، اقتصاد كلي،دار العلمية الدولية،الأردن،ط1، 2002.

9- عبد الرحمان يسرى احمد،محمد احمد السريتي،دار الجامعية،اردن،2009.

10- طاهر فاضل البياني،خالد توفيق الشيلي، مدخل الى علم الاقتصاد، ط1، داروائل للنشر، عمان،2009.

11- محمود حسين الوادي و اخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة، عمان ،2010.

12- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ،دار القاهرة، القاهرة، 2001.

13- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي،ط1، دار وائل، عمان، 2006.

14-فليح حسن خلف ،التنمية و التخطيط الاقتصادي،ط1، عالم الكتب، عمان، 2006.

15- محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد و التنمية،ط1، دار اثراء، عمان ، 2010 .

16- مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات،ط1، دار وائل، عمان ،2007

17- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي،دار حامد، عمان،2012.

18- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي،دار الجامعية، الإسكندرية.

المذكرات:

1- دشوشة نورة، السياسة التجارية و القدرة التنافسية للمؤسسات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي،علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف،مسيلة،2014-2015.

2- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية،جامعة الجزائر،2014/2013.

3- مليكة ومان،اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي،مذكرة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي،علوم تجارية،جامعة حمه لخضر، الوادي،2014-2015.

4- ناصر الدين قريبي ،اثر الصادرات على النمو الاقتصادي –مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – حالة الجزائر- 2014/2013.

المقالات:

1- بوحبيل، مقال حول الاقتصاد القياسي،موقع اقتصاد قياسي متقدم، 30-03-2019، 20:45.
2- وسام حسين علي، اثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية، مقال ضمن مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والدولية، مجلد 5، العدد 10، 2013.
3- عدنان السنوي، adnanalsanoy.wordpress.com، 12-04-2019 ، 12.30 .
4- تهتان موراد،الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي،مجموعة الدول العربية،جامعة الدكتور يحي فارس.
5- حمزة علي-حفيظ الياس ،امكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي للجزائر 19998-2010. -الجزائر-مجلة التنظيم و العمل-العدد 05.
6-دليلة طالب، اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حالة الجزائر بين 1980-2013 ،المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2016.
7-التجارة الخارجية والنموالاقتصادي-المعهد العربي للتخطيط بالكويت-منظمة عربية مستقلة-سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية-العدد الثالث السبعون -مايو 2008 -السنة السابعة.

المذكرات باللغة الأجنبية:

1--, Felicitas Nowak ,Lehamenn D ,Trade policy and its impact on economic growth .
2--trade policy and economic growth, Bengladish -Mohammed aslan chaudhary- Nasim shah -shirazi and Munir shoudhary, Vol :45 , no :1 summer 2007.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق 1:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		GDPPD	XD	MD
With Const	t-Statistic	-0.7645	-1.3340	-0.1573
	Prob.	***0.8131***	***0.5988***	***0.9328***
		n0	n0	n0
With Const	t-Statistic	-2.1231	-1.4754	-2.0632
	Prob.	***0.5106***	***0.8131***	***0.5420***
		n0	n0	n0
Without Co	t-Statistic	0.2316	-0.3916	1.1627
	Prob.	***0.7458***	***0.5334***	***0.9326***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(GDPPD)	d(XD)	d(MD)
With Const	t-Statistic	-4.8161	-5.1209	-3.7778
	Prob.	***0.0007***	***0.0003***	***0.0086***
		***	***	***
With Const	t-Statistic	-4.7028	-5.1236	-3.6483
	Prob.	***0.0046***	***0.0018***	***0.0449***
		***	***	**
Without Co	t-Statistic	-4.7688	-5.1891	-3.4104
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0014***
		***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		GDPPD	XD	MD
With Const	t-Statistic	-0.7645	-1.3340	-3.7801
	Prob.	***0.8131***	***0.5988***	***0.0102***
		n0	n0	**
With Const	t-Statistic	-2.0290	-1.3981	-1.9868
	Prob.	***0.5600***	***0.8384***	***0.5788***
		n0	n0	n0
Without Co	t-Statistic	0.2316	-0.4038	1.4314
	Prob.	***0.7458***	***0.5286***	***0.9583***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(GDPPD)	d(XD)	d(MD)
With Const	t-Statistic	-4.8161	-5.1208	-3.7636
	Prob.	***0.0007***	***0.0003***	***0.0089***
		***	***	***
With Const	t-Statistic	-4.7030	-5.1187	-3.6309
	Prob.	***0.0046***	***0.0018***	***0.0465***
		***	***	**
Without Co	t-Statistic	-4.7688	-5.1890	-3.3809
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0016***
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Signifi
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق 2:

7. TABLES DE DICKEY-FULLER[1]
Modèle [1] sans tendance et sans terme constant
Modèle [2] sans tendance et avec terme constant
Modèle [3] avec tendance et avec terme constant

Tables de la distribution du t_{ϕ_1}

Nombre observations	Probabilités								
n	0,01	0,025	0,05	0,10	0,90	0,95	0,975	0,99	
25	– 2,66	– 2,26	– 1,95	– 1,60	0,92	1,33	1,70	2,16	
50	– 2,62	– 2,25	– 1,95	– 1,61	0,91	1,31	1,66	2,08	
100	– 2,60	– 2,4	– 1,95	– 1,61	0,91	1,29	1,64	2,03	Modèle [1]
250	– 2,58	– 2,23	– 1,95	– 1,62	0,89	1,29	1,63	2,01	
500	– 2,58	– 2,23	– 1,95	– 1,62	0,89	1,28	1,62	2,00	
∞	– 2,58	– 2,23	– 1,95	– 1,62	0,89	1,28	1,62	2,00	
25	– 3,75	– 3,33	– 3,00	– 2,63	– 0,37	0,00	0,34	0,72	
50	– 3,58	– 3,22	– 2,93	– 2,60	– 0,40	– 0,03	0,29	0,66	
100	– 3,51	– 3,17	– 2,89	– 2,58	– 0,42	– 0,05	0,26	0,63	Modèle [2]
250	– 3,46	– 3,14	– 2,88	– 2,57	– 0,42	– 0,06	0,24	0,62	
500	– 3,44	– 3,13	– 2,87	– 2,57	– 0,43	– 0,07	0,24	0,61	
∞	– 3,43	– 3,12	– 2,86	– 2,57	– 0,44	– 0,07	0,23	0,60	
25	– 4,38	– 3,95	– 3,60	– 3,24	– 1,14	– 0,80	– 0,50	– 0,15	
50	– 4,15	– 3,80	– 3,50	– 3,18	– 1,19	– 0,87	– 0,58	– 0,24	
100	– 4,04	– 3,73	– 3,45	– 3,15	– 1,22	– 0,90	– 0,62	– 0,28	Modèle [3]
250	– 3,99	– 3,69	– 3,43	– 3,13	– 1,23	– 0,92	– 0,64	– 0,31	
500	– 3,98	– 3,68	– 3,42	– 3,13	– 1,24	– 0,93	– 0,65	– 0,32	
∞	– 3,96	– 3,66	– 3,41	– 3,12	– 1,25	– 0,94	– 0,66	– 0,33	

الملحق 3:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDPPD MD XD
Exogenous variables: C
Date: 04/18/19 Time: 12:15
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1462.238	NA	1.79e+45	112.7106	112.8558	112.7524
1	-1386.654	127.9110*	1.07e+43*	107.5888*	108.1695*	107.7560*
2	-1377.823	12.90767	1.12e+43	107.6017	108.6179	107.8944

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق 4:

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/13/19 Time: 14:00
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
GDPPD(-1)	1.000000
MD(-1)	-1.67E-08 (7.5E-09) [-2.21897]
XD(-1)	-5.63E-08 (7.2E-09) [-7.78007]
C	-441.8450

Error Correction:	D(GDPPD)	D(MD)	D(XD)
CointEq1	-0.942953 (0.32371) [-2.91293]	-8002155. (2748385) [-2.91158]	-14371719 (8010338) [-1.79415]
D(GDPPD(-1))	1.043443 (0.60095) [1.73632]	6141095. (5102200) [1.20362]	24917535 (1.5E+07) [1.67562]
D(MD(-1))	-1.32E-07 (4.0E-08) [-3.31642]	-0.561292 (0.33778) [-1.66169]	-2.920630 (0.98449) [-2.96663]
D(XD(-1))	-3.02E-08 (2.2E-08) [-1.39947]	-0.165805 (0.18332) [-0.90445]	-0.725465 (0.53430) [-1.35778]
C	255.6672 (96.0852) [2.66084]	2.38E+09 (8.2E+08) [2.91182]	4.55E+09 (2.4E+09) [1.91451]
R-squared	0.382988	0.404439	0.300098
Adj. R-squared	0.265462	0.290999	0.166783
Sum sq. resids	3701349.	2.67E+20	2.27E+21
S.E. equation	419.8270	3.56E+09	1.04E+10
F-statistic	3.258752	3.565223	2.251049
Log likelihood	-191.1518	-605.9668	-633.7796
Akaike AIC	15.08860	46.99745	49.13689
Schwarz SC	15.33055	47.23939	49.37883
Mean dependent	89.75648	1.74E+09	9.47E+08
S.D. dependent	489.8502	4.23E+09	1.14E+10

Determinant resid covariance (dof adj.)	7.74E+42
Determinant resid covariance	4.08E+42
Log likelihood	-1386.170
Akaike information criterion	108.0131
Schwarz criterion	108.8841
Number of coefficients	18

الملحق 5:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 04/13/19 Time: 14:01
Sample: 1992 2017
Included observations: 26
Total system (balanced) observations 78

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.943233	0.324165	-2.909725	0.0050
C(2)	1.186947	0.601792	1.972354	0.0530
C(3)	-1.38E-07	3.98E-08	-3.458571	0.0010
C(4)	-3.52E-08	2.16E-08	-1.625975	0.1089
C(5)	259.0236	96.21961	2.692004	0.0091
C(6)	-8002182.	2748385.	-2.911594	0.0050
C(7)	6141115.	5102200.	1.203621	0.2332
C(8)	-0.561295	0.337784	-1.661696	0.1015
C(9)	-0.165806	0.183322	-0.904454	0.3692
C(10)	2.38E+09	8.16E+08	2.911828	0.0050
C(11)	-14371719	8010338.	-1.794146	0.0776
C(12)	24917535	14870677	1.675615	0.0988
C(13)	-2.920630	0.984494	-2.966631	0.0043
C(14)	-0.725465	0.534302	-1.357780	0.1794
C(15)	4.55E+09	2.38E+09	1.914509	0.0601

Determinant residual covariance	4.29E+42

Equation: D(GDPPD) = C(1)*(GDPPD(-1) - 1.67187216413E-08*MD(-1) - 5.63441638067E-08*XD(-1) - 441.845028585) + C(2)*D(GDPPD(-1)) + C(3)*D(MD(-1)) + C(4)*D(XD(-1)) + C(5)
Observations: 26

R-squared	0.381261	Mean dependent var	89.75648
Adjusted R-squared	0.263406	S.D. dependent var	489.8502
S.E. of regression	420.4142	Sum squared resid	3711711.
Durbin-Watson stat	2.317134		

Equation: D(MD) = C(6)*(GDPPD(-1) - 1.67187216413E-08*MD(-1) - 5.63441638067E-08*XD(-1) - 441.845028585) + C(7)*D(GDPPD(-1)) + C(8)*D(MD(-1)) + C(9)*D(XD(-1)) + C(10)
Observations: 26

R-squared	0.404439	Mean dependent var	1.74E+09
Adjusted R-squared	0.290999	S.D. dependent var	4.23E+09
S.E. of regression	3.56E+09	Sum squared resid	2.67E+20
Durbin-Watson stat	2.290443		

Equation: D(XD) = C(11)*(GDPPD(-1) - 1.67187216413E-08*MD(-1) - 5.63441638067E-08*XD(-1) - 441.845028585) + C(12)*D(GDPPD(-1)) + C(13)*D(MD(-1)) + C(14)*D(XD(-1)) + C(15)
Observations: 26

R-squared	0.300098	Mean dependent var	9.47E+08
Adjusted R-squared	0.166783	S.D. dependent var	1.14E+10
S.E. of regression	1.04E+10	Sum squared resid	2.27E+21
Durbin-Watson stat	2.254580		

انعكاسات سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

Implication of foreign trade policies on economic growth in Algeria

Par: Touahria Anouar ؛ Benrahil Hakima **Director :**Belouafi Mohammed

الملخص:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات الاقتصادية نظرا لأهميته الكبيرة، فهي تمثل اليوم احد المكونات الرئيسية للعلاقات الدولية، وقد ظهر هذا الدور نتيجة ظهور العولمة الاقتصادية وزيادة التعاملات بين الدول تجاريا، ومحاولة الدول للاندماج في السوق العالمي وتسويق منتجاتها خارج حدودها.

من خلال بحثنا في موضوع سياسات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وصلنا الى وجود علاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة، المتمثلة في الصادرات، الواردات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ان الصادرات تساهم بشكل كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر،وذلك على المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير، كما ان معدل النمو الاقتصادي يؤثر على حجم الواردات،فمن خلال تجربة الجزائر في الانفتاح التجاري، بدأت تحقق معدلات معتبرة من النمو الاقتصادي، ومن خلال سعيها الى تنويع صادراتها خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، سياسة التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract :

The foreign trade sector is considered one of the most important economic sectors because of its great importance, this role has emerged as a result of the emergence if economic globilazation, and the icrease of dealings between coutries commercially ,and the trying of countries to integrate into the global market, and marketing their products beyond their borders.

Through our research on trade policies and economic growth,we arrived to that there is a relationship between libiralization of foreign trade and economic growth, so the study showed a balanced relationship between the variables of study, which is represented in: imports, exports and GDP.Exports countribute a lot to increase economic growth in Algeria,in the long term compared to short term.The economic growth rate also affecting the volume of imports through Algerie's experience in trade openness, it begin to achieves significant rites of economic growth, through its striving to diversify its exports outside hydrocarbons.

Key words : foreifn trade- foreign trade policy- economic growth- exports- imports- per capita GDP.